الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علوم التاريخ

الرقم التسلسلي.....2019

رقم التسجيل.....

سياسة نابليون الثالث في الجزائر

1852-1870م.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ.

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر.

إعداد الطالب:

بن نوي ريمة .

الأستاذ المشرف:

د: مصطفى عبيد.

لجنة المناقشة.

أعضاء اللجنة	المؤسسة الجامعية	الصفة
يعيش محمد.	جامعة محمد بوضياف- المسيلة.	رئيسا.
عبيد مصطفى.	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا و مقررا.
تاحي اسماعيل.	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	عضوا.

السنة الجامعية 1439-1440هـ/2018-2019.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

كل الشكر إلى العلي القدير الذي سهل علي سبيل العمل من فيض عمله ، والذي وسع كل شيء فله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات وله الفضل في إتمام هذا العمل

أتقدم بشكر الجزيل إلى رمز الاحترام والتقدير والذي قال في حقه الشاعر قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون

رسولا

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذي الفاضل مصطفى عبيد على الإشراف على هذه

المذكرة

وإلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الذين وقفوا إلى جانبنا في مشوارنا

الدراسي.

وأخيرا أتقدم بجزيل شكري إلى كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل

وجه.

اهداء

إلى من علمني النجاح والصبر إلى من تعب وسهر الليالي

لكي يرى ثمرة جهده أمام عينيه

"أبي الغالي "

إلى التي دمي من دمها وروحها من روحي

إلى الغالية أطال الله في عمرها

"أمـــــي "

إلى كل ما هو أجمل في الحياة

"إخـوتـــي "

إلى من كان لي عونا وقدم لي الكثير من

المســـاعدة زوج أخــتي

"أحمد بن يونس "

إلى كل من تذوقت معهم أجمل اللحظات

"صديقاتي ".

والى كل من يعرفني

والى كل أساتذتي في جميع الأطوار

ريمة

المقدمة

مقدمة

تعد مرحلة الوجود الاستعماري الفرنسي من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر, عاشت خلالها ظروف قاسية مست جميع الميادين اذ عمل هذا التواجد الاستعماري على فرض وتكريس هيمنته على البلد بتوظيف شتى الوسائل واستعمال كل الأساليب والعديد من السياسات , ولعل أهم هذه السياسات هي التفقير التهجير واحتكار الأسواق مع توفير سبل العيش والرفاهية للمستوطنين. ولعل أصعب فترة كانت في القرن التاسع عشر عندما وصل نابليون الثالث الحكم, وأخذ يمارس سياسته الظالمة في حق الجزائريين والتي ميزها عدم الاستقرار على نهج واحد. إذ كانت غايته الإدماج قبل أن تنتهي بفكرة المملكة العربية .

ولأجل دراسة هذه المتناقضات، ارتأيت الوقوف عند هذا الموضوع المعنون بـ: سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852_1870م، ووقع اختياري عليه بهدف إبراز الطرق والأساليب التي اعتمدها نابليون اتجاه الجزائر طيلة فترة حكمه.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

وقد كانت ابرز العوامل التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

1_ الرغبة في الاطلاع على التاريخ الوطني للجزائر خلال الاحتلال الفرنسي.

2_ محاولة التعرف والتعمق في سياسة نابليون الثالث بالجزائر.

3_ التفصيل في هذه الفترة ومحاولة التعمق أكثر فيها كونها تمثل حلقة مهمة في التاريخ الوطني .

4_ الوقوف على أهم المخططات والقوانين التي قام بها نابليون الثالث لتسهيل تنفيذ سياسته.

ثانيا: الإشكالية

وعلى ضوء ما تقدم ونظرا لطبيعة الموضوع كانت إشكالية الموضوع تتمحور حول طبيعة حكم نابليون في الجزائر وعلاقته بالمعمرين المدنيين من جهة والعسكريين من جهة ثانية؟ وكيف تعامل مع محاولة كل طرف الاستئثار بالجزائر وجعلها في خدمته؟ ولذا جاءت التساؤلات الفرعية كالتالي:

1- فيم تمثلت سياسة نابليون الثالث بالجزائر؟ و ماهي سياسة المملكة العربية وما آليات تنفيذها بالجزائر في تفكير نابليون الثالث؟

2- ما أهم المشاريع التي حملها إلى الجزائر بغية انجاح سياسته تلك؟ وماهي نتائجها على الجزائر سكانا ومعمرين؟

1- كيف حاول توظيف سياسة التشارك والإدماج الجزائريين في بوتقة الفرنسة؟

ثالثا: الخطة

لقد حاولت إثراء الإشكالية ومعالجتها معالجة علمية هادفة ونظرا للمادة العلمية المتحصل عليها والتي دفعت بي إلى تقسيم خطة البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة .

تناولت في الفصل الأول: أوضاع الجزائر 1848_1852 مختلف أوضاع الجزائر السياسة والاقتصادية والاجتماعية من قيام الجمهورية الثانية إلى قيام الإمبراطورية الثانية.

أما الفصل الثاني : والذي جاء تحت بعنوان سياسة نابليون الثالث في الجزائر. فقد شملت هذه السياسة الفترة من 1852_1860 وقسمته إلى مبحثين حيث جاء في المبحث الأول 1852_1858 والتي مست جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى تجربة وزارة الجزائر والمستعمرات 1858_1860.

وبخصوص الفصل الثالث: فجاء تحت عنوان: مشاريع نابليون الإصلاحية بالجزائر تناولت فيه مشروعين هامين إذ قسمت هذا الفصل إلى مبحثين، خصصت أولاهما لقانون سيناتوس كونسيلت 1863، أما الثاني فكان قانون الجنسية والأحوال الشخصية 1865 .

أما الفصل الرابع: فيما يخص هذا الفصل، والذي جاء تحت عنوان: رد فعل الجزائريين على سياسة نابليون. وأدرجت تحته مبحثين الأول جاء خصصته للردود العسكرية, والثاني لردود الفعل السلمية .

وخلصت في الخاتمة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

رابعا: منهج الدراسة

فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فيتمثل أولا :

المنهج التاريخي الوصفي : من خلال تتبع الحقائق ووصفها وسرد الحوادث مع حصر الأمور الهامة وذلك بتتبع زمني وفقا للتطورات التي شهدتها الفترة المدروسة.

المنهج التاريخي المقارن: وكان الهدف منه إبراز الفوارق الواضحة خاصة في الامتيازات المقصودة من الإدارة الاستعمارية في الجزائر بين العنصر الأوربي مقارنة بالعنصر الجزائري.

خامسا: نقد المصادر والمراجع

أهم المصادر التي اعتمدت عليها هي :

صالح العنتري _ مجاعات قسنطينة .

فرحات عباس _ ليل الاستعمار .

أما أهم المراجع فنذكر :

أبو القاسم سعدالله، الحركة الجزائرية 1830_1900 ج1 بحيث يعتبر من أهم المراجع التي تناولت تلك المرحلة.

كذلك كتاب يحيى بوعزيز المتمثل في سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830_1900 الذي تناول فترة حكم نابليون الثالث وأيضا العديد من مؤلفاته بشيء من التفصيل.

وأيضا كتاب شارل روبير آجيرون، الجزائر المعاصرة الذي تكلم على سياسة نابليون الثالث في الجزائر .

كذلك كتاب مصطفى عبيد :الفكر الاستعماري السانسيمون في مصر والجزائر 1833_1870 الذي اعتمدت عليه في كثير من مواطن الدراسة.

سادسا: صعوبات الدراسة

أثناء هذه الدراسة واجهتني جملة من الصعوبات أذكر أهمها:

1- قلة الأبحاث والدراسات المفصلة حول هذه الفترة.فأغلب الكتابات المتاحة كانت تكتفي بالإشارة إليها دون تفحص دقيق لسياسة نابليون. او تكتفي بتكرار ماهو معروف.

2- صعوبة الموضوع وتشعبه وتعمق معطياته بحيث أنها كانت مشروعا متكاملا لتذويب المجتمع الجزائري في التغريب والفرنسة.

3- قلة المصادر العربية التي تتحدث عن الموضوع.

4- صعوبة ترجمة الكتب الفرنسية خاصة أن أغلب مصادره باللغة الفرنسية .

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور مصطفى عبيد الذي كان له الفضل في توجيهي إلى الموضوع وتتبع انجازه

الفصـــــــل الأول

أوضـــاع الجـــزائـــــــر 1848-1852 م

المبحث الأول :

الأوضـــــاع السيـاسـية.

المبحث الثاني:

الأوضـــــاع الاقتـصـاديـة.

المبحث الثالث:

الأوضـــــاع الاجتمـاعيـــة.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية للجزائر: 1848-1858.

شهدت الجزائر خلال فترة الانتقال في عهد الجمهورية الثانية إلى الإمبراطورية الثانية [1] (1848-1852م) أحداث كثيرة مست مختلف الجوانب، فسارت عكس ما كانت فرنسا قد وعدت به الجزائريين منذ 1830، لاسيما التزام احترام الشعب الجزائري أرضا وعرضا. فقد تنكرت لتلك الوعود وناقضت ذلك باتباعها السياسة الوحشية، والتعسفية تجاه الجزائريين[2].

كما كانت سنة 1848 م المنعرج الحاسم للتغيير الجذري لأوضاع الجزائر حيث وقعت ثورة فرنسية [3] وشارك فيها المعمرون. وكانت أوضاعها فرصة مناسبة استغلتها مجموعة جزائرية نشطة،وجعلت منها مبررا وفرصة من أجل الوقوف في وجه المستعمر الفرنسي.خاصة من خلال نشر أخبار الأوضاع السيئة التي تعيشها فرنسا.[4]

كانت الثورة الفرنسية لسنه 1848 م تحمل آمالا لإنهاء الحكم العسكري [5]، إذ كان المستوطنون منزعجون من هذا الحكم، وطالبوا بدمج الجزائر مع فرنسا قانونيا وذلك لفرض الحكم المدني، إذ كانت فكرة الدمج هي سلاحهم المفضل.[6]باعتبار أن الجزائر كانت تحت حكم العسكر أو ما يعرف حينها بجيش إفريقيا، وذلك منذ دخول الاحتلال الفرنسي

---

[1]- الجمهورية الثانية و الإمبراطورية الثانية:عرف النظام السياسي الفرنسي في هذه الفترة عدة تحولات فمن الملكية التي كان على رأسها لويس فيليب الى الجمهورية الثانية التي صار على رأسها الأمير لويس نابليون الى الإمبراطورية و الامبراطور نابليون. ينظر: أبو القاسم سعد الله،**الحركة الوطنية الجزائرية** ،دار العرب الإسلامي ، ج 01، دس، ص312

[2]- مصطفى عبيد ، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833-1870** ، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1434 هـ ، 2013، ص72.

[3]- ا لثورة الفرنسية ، في 24فيفري 1848 م وقت الثورة في فرنسا ضد النظام لويس فيليب ولم تؤد الثورة الى سقوط الملك أو عزله فقط. بل إلى تغيير النظام كله إذ تحول من الملكية الى الجمهورية، ينظر : أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق،ص312.

[4]- صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء ،شوق البلاد،1844 -1871 م** ،منشورات جامعة باجي مختار ،عنابة ، 2006،ص ص 51-52.

[5]- شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ت: عيسى عصفور ، منشورات عويدات بيروت، باريس، ط 1،1982، ص46.

[6]- أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية**، رغاية، الجزائر،ج1، 1986، ص 24- 25.

سنة1830. [1] فكانت عرضة لمختلف مظاهر النهب، و الغصب و الإرهاب.وفرض الاستعمار بالقوة، ومحاربة أي قوه وطنية، و جمع الضرائب بكل أنواعها العادية والحربية و انتزاعها من الشعب الجزائري عنوة. تحت اشراف الحاكم العام العسكري الذي كان يشرف على كل هذه العمليات وعلى إدارة البلاد[2]، ولم يكتف المستوطنون بكل هذا حيث قاموا سنه 1848 بالتوجه نحو سياسة الحكم المستقل، وطالبوا بأن يؤخذ رأيهم في المسائل السياسية والمالية التي تخص الجزائر[3] .

تحصل المعمرون سنة 1848 على المكسب السياسي، حيث نص دستور الجمهورية الثانية في المادة 109 منه على أن الجزائر أرض فرنسية و جزء لا يتجزأ منها . [4]وفي مصلحة المعمرين أيضا أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم 27 أفريل 1848م ،الذي نص على إلغاء نظام العبودية في الجزائر فتحرر العبيد الذين في كانوا في أيدي الجزائريين ولكنهم استغلالهم تحول إلى أيدي المعمرين فاستخدموهم كأجراء وخماسين، في الأراضي التي تم الاستحواذ عليها ومصادرتها[5] .

وبذلك وضع دستور سنة 1848 الجزائر تحت قوانين فرنسا من خلال الحاقها بقوانين وزارة الحربية الفرنسية بباريس.فكان ذلك تمهيد المحاولات تحقيق الارتباط بين الدوائر المدنية الأساسية باعتبارها أرض فرنسية (الشعائر الدينية والتعليم العام الفرنسي، والقضاء والجمارك.....) بحيث تكون مرتبطة بالوزارات في باريس ارتباطا مباشرا وتم تقسيم الجزائر بموجب قرار 9 ديسمبر 1948 [6]إلى منطقيتين أساسيتين: الجزائر الشمالية التي كانت

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**، المكتبة الوطنية الجزائرية ، 1978، ص20

[2]– أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص314.

[3]–أحمد الخطيب ، المرجع السابق،ص25.

[4]– عمار بوحوش، **التاريخ الفرنسي للجزائر من بداية ولغاية 1962**، دار العرب الإسلامي ،ط1، 1997، ص126.

[5]– صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1830– 1870**،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 1984 م ، ص20 .

[6]– شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق،ص47.

تحت الحكم المدني، و قسمت إلى ثلاث مقاطعات[1]، والجزائر الجنوبية التي بقيت تحت الحكم العسكري إلى 1947.

وصارت تلك المناطق المدنية في مقاطعاتها الثلاث محافظات مقسمة الى بلديات، بحيث كانت كل بلدية من البلديات لها مجلس منتخب يديره محافظون و مديرو رؤساء البلديات[2].

وكانت تختلف هذه البلديات من حيث عدد الأعضاء في المجالس كان أكثرها العاصمة حيث ضمت سنة 1848 حوالي 24 عضوا[3].

أما الجزائر الجنوبية فقد أخضعت للحكم العسكري كما ذكرنا[4]، عن طريق الإدارة المحلية وهي المكاتب العربية [5].وكانت المكاتب العربية تلك، متواجدة في كل مدينة أو قرية أو دوار، مهمتها السهر على الإدارة العامة.إضافة إلى جمع الضرائب ومراقبة الأسواق والحصول على جميع المعلومات بالتجسس على السكان، وتسوية النزاعات بينهم.

كان المكتب العربي يضم موظفين بدرجات محددة يرأسه فرنسي يساعده حارس وكاتب وقاضي، وجابي الضرائب ومترجم ....، وكانت للمكاتب العربية إدارة مركزية على مستوى الجزائر العاصمة تابعة للحاكم العام،هي إدارة الشؤون الأهلية، وإدارة مركزية أخرى رئيسية في باريس تابعة مباشرة لوزير الحربية.

وقد شمل الارتباط و الدمج القضاء أيضا، حيث كان القضاء تابع لوزارة الحربية، قبل أن يتم الفصل بين القضاء الاسلامي والقضاء الفرنسي سنة 1848م. فأصبح الأول تابع للوزارة المذكورة، أما القضاء الفرنسي فقد ضم إلى وزارة العدل [6] .

وخلال فترة (1848 –1852 م) منحت الجمهورية الثانية فرنسيي الجزائر الحق في التمثيل النيابي في المجالس الفرنسية[1] عن طريق الاقتراع العام الذي ينتخب أربعة نواب

---

[1]– يحي بوعزيز، **سياسية التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية 2007،ص13.

[2]– شارل روبير أجيرون، المرجع السابق: ص47.

[3]– أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق : ص320.

[4]– يحي بوعزيز،المرجع السابق:ص13 .

[5]– **المكاتب العربية** : المكتب العربي حسب تعريف فاردين ندهيكونين أحد رؤساء المكتب العربية يعرف تلك المؤسسة كمايلي: الكتب العربي هو حلقة وصل مابين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1883 و الجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل و لا يزال إلى الآن ، ينظر : صالح فركوس : مرجع سابق :ص19.

[6]– ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ،ص321.

للجمعية التأسيسية وثلاثة إلى الجمعية التشريعية بباريس، و منحت لهم حق انتخاب مستشارين بلديين أيضا للتمثيل البلدي في البلديات الفرنسية هذا وقد تعاقب على إدارة الجزائر ستة حكام في الفترة(1848-1852 م)[2]، بداية بالدوق أومال[3]،إلى شارون"[4] (1848-1850 م) [5].

---

[1]- أحمد الخطيب ، المرجع السابق، ص26 .

[2]- عبود علي ، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ،1830-1899 ،القطاع الوهراني نموذجا** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ "تاريخ و علم الآثار" ،جامعة وهران ، م2013_1014 هـ ، ص68.

[3]- **الدوق أومال** : duc'aumale ،1822-1897 عرف أيضا بالدوق أولياز '' duc و dè'oléans' و هو الابن الرابع للملك لويس فيليب وهو جنرال و مؤرخ فرنسي قاد الحملة التي استولت على زمالة الأمير عبد القادر خلف بيجو في منصب الحاكم العام في 1847 _1848 م ينظر : د.محمد عيساوي ، نبيل شريفي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 ، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع 1432 هـ -2011 م ، ص166.

[4]- **دوق شارون** "شارون" ، تم تعينه في 09-سبتمبر-1848 ، وصل الى الجزائر في 20سبتمبر 1848، رجع الى فرنسا 04 نوفمبر 1850 ،تولى مهامه من 09سبتمبر 1848 الى غاية 04نوفمبر 1850 أي مدة سنتين و شهر واحد و 24 يوم ، ينظر محمد العيساوي وآخرون، المرجع السابق ، ص167.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 317 -319 .

المبحث الثاني:الأوضاع الاقتصادية

كانت الحياة الاقتصادية للجزائر في الفترة المدروسة بين 1848 -1852 م ترتكز على الفلاحة وتربية الحيوانات، وكانت الأرض ثروة حقيقية للجزائريين. كما كان الاقتصادي يرتكز أيضا على مختلف الأنشطة التجارية و الحرف التقليدية المختلفة،[1] إذ كانت الفلاحة تستقطب السكان بنسبة كبيرة، فقد كانت مصدرا أساسيا في حياتهم خاصة بالنسبة لسكان الريف، حيث شكلت حوالي 80 بالمائة من مداخيلهم[2] ، سواء منها الحبوب أو الخضر أو تربية الحيوانات [3].

وبتغلغل الوجود الفرنسي نحو المداشر و القرى، تعرض السكان للظاهرة نفسها التي عاشها سكان المدن الساحلية من نهب و تدمير، في حين كانت الثروة الأساسية في الريف هي الأرض ، فعمل الاحتلال على تحطيم هذه الدعائم التي قام عليها المجتمع[4]، ونال الاقتصاد الجزائري نصيبه من السياسة الفرنسية التي مارسها على مختلف الجوانب، و نتجت عنها آثار سلبية كبيرة و معاناة عاشها الجزائريون [5] .

حيث انتهج منذ دخوله إلى الجزائر نهج الاستيلاء على الأراضي التابعةللدولة (أراضي الدومين)، كما استولى على أراضي الحُبُس وهي أملاك المؤسسات الدينية و الاجتماعية (التعليمية أو الخيرية) [6] .

وقام بمصادرة الأراضي الخصبة من أصحابها وتملكها للمهاجرين [7]، الأوربيين المستقدمين من أوروبا[8].

---

[1]- يحي بوعزيز ،**مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر ،1999 م،ص 323.

[2]- يحي بوعزيز ،**موضوعات وقضايامن تاريخ الجزائر و العرب**، دار الهدى،عين مليلة ،الجزائر ،ج2009،01،ص571

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا.....، المرجع السابق،ص517.

[4]- جمال قنان، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمعهد ،الجزائر ،1994،ص118.

[5]- محمد عيساوي، و آخرون، المرجع السابق،ص 135.

[6]-جمال قنان ، المرجع السابق، ص 119 .

[7]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا ، المرجع السابق، ص 518 .

[8]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر ،المرجع السابق ، ص324.

شهدت الجزائر خلال فترة الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية،هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا، حيث كان هدفهم الوحيد هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف الوسائل واستغلالها.وتسهيل انتقال ملكيتها إلى المعمرين تشجيع اللهجرة، وذلك بإصدار قوانين نزع الملكية[1] .

عملت الجمهورية الثانية بادئ الأمر على تسوية الملكية في الجزائر وفق نظام ملكية الأرض القائم بفرنسا، حيث ادعوا بأن الملكية الخاصة لم تكن موجودة في الجزائر.و أن القبائل تنتفع انتفاعا جماعيا بالأرض التي هي ملك للدولة (أراضي المشاع)[2] .

ومن اجل ذلك، عملت إدارة أملاك الدولة في البحث عن الأراضي التي يمكن أن تطالب فيها بحقوق الدولة، منحها للمعمرين بغرض استغلالها. ومارسوا في ذلك أقصى درجات القمع والتسلط على الفلاحين لا سيما من ساند منهم المقاومة وكان أغلبهم مجاهدون. مما أدى بالفلاحين الى الهجرة و انتقلت إلى الأوربيين الأراضي التي تركوها و الملاك التي افتقدوها حيث كانت تهمة مجاهد مع المقاومة الشعبية أو داعم لها، كفيلة بمصادرة أراضي الفلاحين الذين تحول كثير منهم إلى خماسين،[3] في حين حصل المعمرون على أحسن الأراضي الساحلية، وخصصت الحكومة مبالغ لبناء مساكن واستغلال الأراضي[4] .

وظل المعمرون –عن طريق الإدارة– يفرضون على السكان تكاليف ثقيلة جدا،في وقت تضاعفت فيه نشاطات الاحتلال عن طريق فيالق الجيش والمكاتب العربية في حفر الآبار و بناء السدود،و إقامة الطرق والمواصلات [5] تسهيلا لتقدم سير الاستعمار، وخدمة مخططاته وأهداف المعمرين، إلى جانب ما زامن ذلك من أزمات اقتصادية والسعي في

---

[1]– صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين** (814 ق.م –1962)، دار العلوم للنشر و التوزيع ، ص212–215–211.

[2]– شارل روبير آجيرون ،المرجع السابق ،ص48.

[3]– صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ،المرجع السابق، ص211.

[4]– بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرمن 1830الى 1989** م، ج01 ،دار المعرفة،الجزائر،2006،ص159،158.

[5]– صالح فركوس ،ادارة المكاتب العربية....، المرجع السابق،ص 243.

المزيد من تحويل ملكية الأرض إلى الأوربيين عن طريق إصدار جملة من القوانين لتأميم الأراضي قبل توزيعها على المهاجرين الأوربيين. ومن بين تلك القوانين نذكر مايلي:[1] .

1- مرسوم 11 جانفي 1851 م : قانون تجاري ينص على فتح الأبواب لتصدير المنتوجات الفلاحية الجزائرية كالحبوب و غيرها، الى فرنسا في حين كان الأهلي يموتون جوعا و فقرا [2] و لعل أخطر القوانين هو ذلك الذي أصدره الحاكم العام " **راندون** " في 16 جوان1865، و الذي ينص على حق فرنسا في السيطرة، و ملكية أراضي العروش و بذلك صودرت مساحات هائلة خصبة من أصحابها ، العروش و بدلك صودرت مساحات هائلة خصبة من اصحابها الى السلطات الاستعمارية، ووزعتها على المعمرين في الجزائر، و تحول الجزائريون من ملاكين الى مجرد الى اجراء لدى المعمرين أوالخماسين[3] .

وعمدت السلطات الاستعمارية لربط اقتصاد الجزائر بفرنسا و ذلك بإلغاء النفوذ العثماني، وإنشاء بنك الجزائر الفرنسي، وبموجب قانون 1 أوت 1851م تم صك العملة الاستعمارية، وضم الجزائر جمركيا إلى فرنسا وذلك بوجل قانون 21 سبتمبر 1851م [4] وإنشاء بورصة للتجارة 1852 م[5] .

وعملت الادارة الفرنسية في سلب الأراضي و استغلال الغابات و جعلت من الأهلي الجزائري غريبا في موطنه وأرضيه، ليس هذا فقط، بل فرضت عليه ضرائب باهظة و نذكر من بين هذه الضرائب:

" **الضريبة العربية**" والتي كانت تخص الجزائريين فقط،إضافة إلى "**الضريبة الدينية** " وهي ما كان الجزائريون يدفعونه زكاة وعشورا.

ضريبة الحيوانات : مثلها مثل باقي إدارة الشؤون العامة، كانت إدارة المكاتب العربية هي من تقوم بتحديد قيمتها وتحديثها، فكانت الضريبة على الجمل تقدر بـ: 4 فرنكات والبقرة:3 فرنكات،المعزة: 0،15 فرنك ، الخروف 0,20 فرنكا [6].

---

[1]- صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية ...،المرجع السابق، ص243.

[2]- صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية ....، المرجع السابق، ص 243.

[3]- مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص83-84.

[4]- بشير بلاح ، المرجع السابق،ص 160.

[5]- شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق، ص52.

[6]- مصطفى عبيد ، المرجع السابق، ص 84.

وقد حاول الأهالي رفض الكثير من هذه الضرائب سواء بسبب رفض الاستعمار في حدا ذاتها أو بسبب الأوضاع المادية والاجتماعية المتدهورة،التي كان يعيشها الى غاية 1850 [1] .

ورغم الظروف القاسية التي جعل الاستعمار الجزائريين عليها، إلا أن إدارة الاحتلال لم تكترث لذلك، بل ظلت تفرض عليهم الضرائب التي كانت تفوق كل إمكانيتهم، فهذه خزينة أملاك الدولة تغتني من جباية الضريبة[2] خاصة بعد صدور المرسوم الامبريالي في 25أوت 1852م الذي ينص تحويل 30 بالمائة من مجمل عائدات الضرائب الأهلية إلى خزينة أملاك الدومين[3] .

مثلت الضريبة إحدى الوسائل الاستعمارية التي لم يستفد منها الأهالي سوى البؤس وكانت خاضعة لأهواء الاستعمار اذ غبر عنها الأهالي بقولهم ""...و يعلم الله كم ستفرضون من ضريبة العام المقبل 1852، وفوق ذلك لا أحد يتسطيع أن يضعكم عن ذلك "" [4] .

---

[1]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية ... ، المرجع السابق، ص 145.

[2]– صالح فركوس، إدارة لمختصر في تاريخ ... ، المرجع السابق،ص207.

[3]– عبود علي، المرجع السابق، ص 106.

[4]– صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية .... ،المرجع السابق، ص151– 152.

المبحث الثالث : الأوضاع الاجتماعية

امتدت الجرائم الاستعمارية الفرنسية حتى وصلت المجتمع الجزائري ، و ضربت كيانه و أسسه، وذلك بإتباعها مجموعة من الإجراءات و السياسات في هذه الفترة أهمها: التشجيع الاستيطاني، فهذه المرحلة شجعت هذه الظاهرة أكثر حيث بدأت في الأمر تبعا للقرار 19 سبتمبر 1848 م، حيث تم توطين 12 الف مستوطن في الثلاثي الأخير من سنة 1849م و أسست 42 مركزا استيطانيا و ارتفع عدد الأجانب الأوربيين في جانفي 1850 م، إلى 112,607 نسمة[1] ، اذ قامت السلطات الفرنسية بتوزيع الأرض على المستوطنين و الشركات و تقديم القروض بأسهل الطرق و الشروط ،و عملت على بناء المرافق الضرورية لهم كالمساكن و المستوطنات ، اذ وصلت في هذه الفترة 1851-1857 م إلى 35 مركزا استيطانيا و 68 قرية استيطانية و كذلك مد الطرق 3600 كم عام 1851 م [2] .

وعملت فرنسا على إرسال العناصر الهدامة، و العاطلين عن العمل لتخلص العاصمة الفرنسية منهمٍ [3] فقررت الحكومة عام 1848 أن ترسل الى الجزائر 12000 من هؤلاء العمال العاطلين الثائرين في فرنسا ، و أن تستلم لكل واحد قطعة أرض و مسكنا و الحاجات الضرورية للحياة حيث ألقى رئيس الجمهورية خطابه موجها الى هؤلاء المهاجرين قال " ان المستقبل لكم حيث سيتحدون أمامكم مناخا صحيا، و سهولا شاسعة و أرضا خاما و خصبة ملكا لكم و ليس لأحد غيركم، و التي ستحرثونها و ترتقون الى حياة مزدهرة و شريفة "[4] .

وواصلت في عملية جذب الأجانب الى الجزائر وإسكانهم فيها و لجأت في بعض الأحيان عند عجزها في إقناعهم وإحضارهم إلى الجزائر إلى إرغامهم بالقوة للهجرة خاصة المسجونين و الغير مرغوب فيهم [5].

---

[1]- محمد عيساوي و آخرون، المرجع السابق،ص141.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 155-157 .

[3]-شارل روبير آجيرون،المرجع السابق،ص49 .

[4]- صالح عباد،المرجع السابق،ص13.

[5]- محمد السيد، **تاريخ دول المغرب العربي، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،200، ص173.

وبتكثيف إدارة الاحتلال تشجيع الهجرة الأوربية الاستيطانية إلى الجزائر الاستيطانية فإن ذلك يعني بالنسبة للمجتمع الجزائري مصادرة أراضيه الخصبة ومطاردته إلى الصحاري القاحلة وتفكيك لمكونات وحدته.

و رغم أن النائب "بارو Baroult" عارض إرسال حثالة المجتمع الفرنسي الى الجزائر،وهذا ما جاء في تصريحه، بتاريخ 04 جويلية 1850م" : "يجب أن تنشط في كل شوراع باريس ولكن لا نوطنهم في الجزائر لأنها طمأنينة العاصمة" الا أنه كما رأينا فقد قدم الى الجزائر عدد كبير منهم ، حيث كانت في هذه الفترة البطالة في أوج اتساعها و انتشارها في المعامل الباريسية، ولكي تستريح منهم الجمهورية الفرنسية بعثتهم الى الجزائر،[1] ووزعتهم في المجتمع الجزائري وأخذوا في نشر الآفات و الفساد في المجتمع ، بالإضافة إلى انتشار الأمراض و الإدمان والتسكع[2] .

بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية في هذه الفترة نذكر الأزمة الخطيرة التي عاشتها الجزائر ، حيث اتسمت بصورة خاصة من الأوبئة الخطيرة التي تحيزت بها هذه السنوات و التي عرفت بسنوات البؤس 1845- 1861 م، حيث توالت عل الجزائريين الكوارث الطبيعية و النكبات الاقتصادية كالجراد ، والجفاف ، والأمراض ، و الأوبئة[3] .

وشكلت الأزمة الاقتصادية من 1847-1851 م التي حلت على المستوطنين، أيضا أشد الخطورة على الفلاحين الذين ابتلوا سابقا بثلاث سنوات من الجفاف و غزو الجراد[4].

ففي سنة 1847 م وقعت أزمة الجراد ، حيث زحف على الوطن ، فأثر على المحاصيل الزراعية ، ووقع بسببه ضرر كبير على الفلاحين و استمرت هذه الأزمة ثلاث سنوات [5]. أصبحت حقول القمح و الشعير خالية تماما من الغلة حيث كانت هي الغذاء الأساسي

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق،ص142.

[2]- عمار هلال، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 م** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر،1995،ص67.

[3]- محمد عيساوي، المرجع السابق، ص146.

[4]- شارل روبيرآجيرون، المرجع السابق، ص50.

[5]- صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، دت:رابحبونار ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1394 هـ-1974،ص51.

للسكان، وما كادت أن تنتهي أزمة الجراد حتى أصيبت البلاد بأزمة القحط والجفاف ، و كان الأوربيون أقل عرضة لهذه الأزمات ، لأنهم كانوا يمتلكون أخصب الأراضي و أحسنها.[1]

ومن مخلفات هذه الأزمات الجراد، و القحط والجفاف موت العديد من المواشي بحيث فقد الجزائريون نصف ماشيتهم،و يبست الحشائش[2]، فارتفعت أسعار الحبوب بشكل كبير فبلغ سعر الصاع الواحد من القمح الستين والسبعين فرنك وصاع من الشعير الى الثلاثين فرنك[3].

وبقي المجتمع الجزائري يعاني من الأوبئة الخطيرة، التي كانت تهدد المجتمع، وذلك لانعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم، و سوء حالتهم المعيشية بعد تلك الأزمات التي عاشها وأيضا عدم اهتمام الاستعمار بمقاومتها و الحد من أخطارها[4] .

وبذلك كانت الحالة الاجتماعية للجزائريين،في أسوأ أوضاعها، و عملت المكاتب العربية خلال هذه الأزمات برصد الخسائر البشرية نتيجة ما ذكرنا من اوباء إضافة إلى وباء الكوليرا الذي انتشر في البلاد عام 1849 م،حيث قدرت الضحايا ب 9434 نسمة بإقليم الشرق،و الأخطر من هذا تلاشت بعض القبائل بسبب هذا الوباء، وقد سجل المؤرخ " نوتشي" من خلال تقارير ضباط المكاتب العربية الإحصائية التالية ""..... في 31 ديسمبر 1849 حيث قدرت الضحايا ب:20,805 نسمة ،وفي 31 ديسمبر 1851م ، كان عدد السكان البدو قد بلغ 16,835 مسلما ، في حين كان عددهم بالمدن 22,538 مسلما ... "" [5] .

وبسبب ذلك أخذ عدد السكان في تراجع مستمر نتيجة هذا الوباء، حيث لم بتجاوز عدد السكان الأصليين 2324000نسمة (2.3 مليون ن) في عام 1851 م [6] .

---

[1]– خديجة بقطاش ،المرجع السابق، ص106،105.

[2]– محمد عيساوي وآخرون ، المرجع السابق ،ص146.

[3]– صالح العنتري و آخرون ، المصدر السابق،ص51.

[4]– محمد عيساوي و آخرون ،المرجع السابق،ص146.

[5]– صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية....، المرجع السابق ،ص245.

[6]– شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق،ص147.

ورغم هذه الأزمات التي مرت بها الجزائر،فقد زادت عليها سلطات الاحتلال بالعمل على مزيد من تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي، والتجهيل وخاصة إشعال نار الفتنة بين القبائل، و السكان، ونشر الفساد بكل أنواعه.[1].

[1]– بشير بلاح ، المرجع السابق ،ص175.

الفصل الثاني

سياسة نابليون الثالث في الجزائر

المبـــحـــث الأول :

سياسة نابليون الثالث بالجزائر 1852 – 1858

المبـــــحـــث الثـــاني :

تجربة وزارة الجزائر و المستعمرات أو تجربة الحكم المدني بالجزائر 1858–1860 م.

المبحث الأول : سياسة نابليون الثالث بالجزائر 1852 – 1858م

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية ، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث[1] ، الذي كانت فترة حكمه ثرية بأحداثها وأفكارها الاستعمارية الادماجية في الجزائر[2].

ونرى في هذه الفترة 1852– 1858 من الناحية السياسية فرصة العسكريين بأن يواصلوا تجربة حمكهم بالجزائر بكل حرية [3] ،ولو بطريقة غير مستقرة على مبدأ أو سياسة واحدة، حيث امتازت بالاضطراب و التقلب، فمن جهة اتخذ نابليون بعض الإجراءات لإرضاء الأهالي، ومن جهة أخرى فقد الأهالي الآلاف من الأراضي التي سليت منهم بفعل المصادرات و الحيل القانونية التي مارستها اتجاههم إدارة الاحتلال لإرضاء المستوطنين[4] .

---

[1]– يحي بوعزيز،سياسة التسلط و الاستعمار ... ، المرجع السابق ن ص15

[2]– عبود علي ،المرجع السابق ، ص75

[3]– شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق ،ص50

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ....، المرجع السابق،ص15

وخـلال هـذه الفتـرة انتهـى حكـم الجنـرال Houtpoul "هـوت بـول [1]، و أصـبحت الجزائر تحت حكم **راندون**[2] "ديسمبر **1851م** الى جوان**1858 م**[3] .

---

[1]–**Houtpoulهوت بول** , تمتعينه في 22 أكتوبر 1850 ، وصل الى الجزائر في 4نوفمبر 1850 ، تولى مهامه في الجزائر من 4نوفمبر 1850 ال 23 أفريل 1851 م ، لمدة 5 أشهر و 19 يوم ، ينظر: محمد عيساوي و آخرون ، المرجع السابق ، ص167

[2]– **راندون–جاك لويس سيزار ألكسندر**–: (Jacques-Louis-César-Alexandre) من مواليد غرونوبل بفرنسا سنة 1795، أحد جنرالات جيش فرنسا وجنرالات جيش إفريقيا الذي هو الجيش الفرنسي بالجزائر. تولى عدة وظائف منها: وزير الحربية، حاكم عام بالجزائر، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، ساهم في القضاء على المقاومات الشعبية بالجزائر وأبرزها مقاومة منطقة القبائل والجنوب خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. كما كان يدا قوية لسياسة الجنرال بيجو القائمة على الأرض المحروقة. كما كان دوره قويا في سياسة المحتشدات التي أقامها بالجزائر خلال تجربة حكمه 1851 – 1858.توفي سنة 1871 بجنيف. ينظر:

Narcisse FAUCON, **Le Livre d'or de L'Algérie**, Paris, Challamel et cie éditeurs librairie algérienne et coloniale, Paris, 1889, p 92, 93.، وكذلك: مصطفى عبيد،"دراسة في رسالة الامبراطور نايلون الثالث الى الماريشال بيلسيي في تاريخ6 فيفري1863" ، مجلة المصادر ، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954، السداسي الأول 2012 ،العدد 25 ، ص257. اما بيليسيي: هنري جون فرانسوا إيدموند (بيليسيي دي رينو) (Henri-Jean-François-Edmond PELLISSIER DE REYNAUD) فهو سياسي وعسكري فرنسي من مواليد حوالي 1800، تكون تكوينا حربيا في مدرسة سان سير الحربية (Saint-Cyr)، ودخل الجزائر مع الحملة العسكرية عليها سنة 1830 كضابط في قيادة الأركان. تولى عدة وظائف في الجزائر منها رئيس المكتب العربي لمدينة الجزائر بين 1833 و 1835، ثم قنصل فرنسا بمالطا. ثم صار مكلفا بشؤون ليبيا. قبل ان يكلف سنة 1852 بوظيفة قنصل فرنسا ببغداد. كما اشتغل بالجزائر وتولى بها مهاما عديدة أهمها الحاكم العام بين 1860 و 1864. ومن بين اهتماماته خارج السياسة والدبلوماسية والحربية، نذكر اهتمامه بكتابة تاريخ الجزائر حيث ترك كتابين نذكر منهم: الحوليات الجزائرية (Annales algérienne) ينظر

Narcisse FAUCON, Op. Cit, p 92, 93.:.(Mémoireshistoriquesetgéographiquessurl'Algérie): 92، 93.

[3]– عبود علي ،المرجع السابق، ص74،75.

الذي كان من أنصار سياسة "**بيجو** " [1] الاستعمارية [2]، و اعتمد "**راندون**" في فترة حكمه للجزائر سياسة المحتشدات [3]Cantonnement[4] .

وشهدت أيضا المرحلة مزيدا من المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية و السياسية ، لأنها نجحت خاصة في حكم الأهالي فارتفع عددها سنة 1857 م الى 40 مكتبا ، ضمت 150 ضابطٍ [5] .

ومن ناحية القضاء و بعد عدة ظروف التي حدثت كحرب القرم [6]1854و 1856 [7]، والتنظيمات العثمانية، و عدم الأمن على المستوطنين الفرنسيين ،وعدم استقرارهم في الجزائر، قامت سلطات الاحتلال بأحداث صلاحيات واسعة للمجلس القضائي الأعلى حيث أراد نابليون إبعاد المكاتب العربية و كذلك التأثير القبلي .

---

[1]– **بيجو Thomas RebertBugeand**: ولد في ليموج lumoges في 15 أكتوبر 1784 ، عين حاكما للجزائر في 29 ديسمبر 1840 الى 29 جوان 1847 /، منح وسام الفرقة الشرقية 1843 ،مات في باريس 1849 ، ينظر :محمد عيساوي و آخرون ، المرجع السابق ،ص 166.

[2]– محمد عيساوي و آخرون ، المرجع السابق ،ص 132.

[3]– **سياسة المحتشدات** : Cantonnement، و يعني حصر القبائل الذين يحتاون في شكل جماعي مساحات من الأراضي في جزء من أراضيهم لتمكين السلطات من الاستيلاء على ما تبقى من المساحات و مقابل ذلك تعترف لهم السلطات بحقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها و يستغلونها ، ينظر : حياة قنون ،""**الاستيطان الفرنسي و مصادرة الأراضي الجزائر خلال القرن 19** "، الحوار المتوسطي ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 3– 4 ،ص151.

[4]– صالح عباد ،المرجع السابق ،ص14.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ، ...، المرجع السابق ن ص 17.

[6]– **حرب القرم** : اندلعت في البحر الأسود بين الدولة العثمانية و روسيا و تدخلت فرنسا كحليفة للسلطان استغل الفرنسيون هذه الحري في التقرب الى السلطان العثماني في كسب ود الجزائريين ، اذ دعت فرنسا الجزائريين للمشاركة فيها دفاعا عن الاسلام و كونت فرنسا منهم و نم غيرهم جيش الشرق ، ينظر : ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية,...المرجع السابق ، ص 391،392.

[7]– الغالي غربي ، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد** ، مطبعة دار هومة ، بوزريعة ، الجزائر ، دس ، ص 210.

وإعطاء صلاحيات واسعة للقضاء، وجعل الأحكام نهائية لا تقبل الطعن أو الاستئناف و كان ذلك سنه 1854 م[1].

ولم تدم سلطات المجلس الأعلى طويلا إذ قام المستوطنون الفرنسيون و أيضا المكاتب العربية بحملات إعلامية واسعة كما يساهم المواطنون الجزائريون فيها ، وبعد الضغط الممارس عليهم[2] ، وتوسع الحملات الإعلامية والسياسية في المجالس وكذا تواصل الاحتجاجات ضد المكاتب العربية و النظام العسكري[3] ، فقام نابليون بإلغاء الحكم العسكري العسكري بالجزائر وإنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات في جوان 1858م[4].

ومن الناحية الاقتصادية شهدت هذه الفترة1852-1858م :

شجع الإمبراطور نابليون الثالث حركة الاستعمار الرأسمالي ،عن طريق الشركات الرأسمالية الكبيرة، رغم أن نابليون في بادئ الأمر انتهج سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوربي، لكنه تراجع عنهما فيما بعد [5].

فباشرت حكومة الإمبراطور إلى تطبيق هده السياسة الاستيطانية عن طريق الرأسماليين الكبار، والشركات ,لأن الكثير من الرأسماليين و خاصة السويسريين كانت تربطهم علاقة قوية مع الإمبراطور ، وخاصة أنه كان يشيع هذه السياسة ، حتى لا تتكفل حكومته بتحمل النفقات الكبيرة الباهظة[6].

وخلال هذه الفترة كان "راندون" هو الحاكم العام للجزائر والذي بدوره ركز على الاستيطان و اهتم به كثيرا[7]، و قبل التطرف لمختلف النشاطات الاستيطانية، وبحكم ارتباطها بالأرض، يجب أن نذكر أهم المراسيم والقوانين التي كان لها دور بارز في موضوع الملكية العقارية في الجزائر[8].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، .... ، المرجع السابق ، ص322.

[2]- نفسه...،المرجع السبق ،323 .

[3]- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص21.

[4]- يحي بوعزيزي ، سياسة التسلط الاستعماري ....، المرجع السابق،ص19.

[5]- يحي بوعزيز، نفسه...، المرجع السابق ، ص 15 .

[6]- يحي بوعزيز ،موضوعات و قضايا ...، المرجع السابق،ص502.

[7]- شارل روبير آجيرن، المرجع السابق ، ص50.

[8]- عبود علي ، المرجع السابق، ص76.

1- قانون 1851 م وهو القرار الذي أعاد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة، والذي نص على إمكانية رفع التنازل المجاني الممنوح الى 50 هكتار.

2- و أيضا قانون الجمركي وبنك الجزائر و بنك الجزائر، وبورصة التجارة في 1851و 1852 م على التوالي و ذلك لتطبيق فكرة الاستيطان الريفي [1] .

و أصدر ران دون وقد كان من أنصار الاستيطان الصغير[2] ، على انشاء لجنة 20 20 ماي 1852 م حيث تقوم هذه اللجنة بتطبيق ماجاء في قانون 16 جوان 1851م / العقاري[3] .

وبفعل هذه السياسة التي لجأ إليها "راندون " المصادرات العسكرية للأراضي القبائل، فقد الفلاحون الجزائريون 249000 هكتارا ، في العشرية الأولى من حكم الإمبراطورية الثانية، و قام بتوزيع الأراضي المسلوبة على الرأسماليين و الشركات ، وذلك لإنشاء مراكز استيطانية ، بلغ عدد الامتيازات في عام 1850الى 1860 م من طرف الإدارة الفرنسية 81 امتيازا ، بما يعادل 50000 هكتارا [4] .

ومن الذين استفادوا من هذه السياسة الرأسمالية و الامتيازات ، نذكر المقاول الباريسي "دومونشي" الذي منح سنه 1854م مساحة قدرها 2672 هكتارا في تيبازة، ليقيم عليها مشروعه و هو إقامة سكنات للمستوطنين ، بعد ان تم طرد ستة و تسعون 96 عائلة جزائرية كانت تقطن هناك.[5]

---

[1]- حياة قنون ، المرجع السابق ، ص151.

[2]- **الاستيطان الصغير** : أي الاعتماد على ذوي رؤوس الأموال كأفراد أو مؤسسات لإيجاد ما يسد حاجة الاستيطان من الأراضي :ينظر المرجع السابق ، ص76.

[3]- عبود علي، المرجع السابق، ص76.

[4]- صالح عباد، المرجع السابق، ص14.

[5]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا ،....،المرجع السابق،ص502.

وكذلك الشركة السويسرية [1] ، التي حصلت خلال عشر سنوات على 281 الف هكتار سنة 1898م لنفس الغاية ،وهي انتشار قرى و تهجير الاوروبين[2] ، و أقبل معها سنة 1275هـ/1858م خمسمائة 500 من الأوربيين [3] .

و بموجب الغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر و فرنسا، أدت الى تسهيلات في مجال التصدير و أيضا بفعل حرب القرم و استنزاف خيرات وواردات القمح الروسي ، كل هذا أدى الى زيادة حقول القمح التي بلغت في سنة 1854م مساحة483.616 هكتار.

و أصبحت الجزائر تملك 323 مطحنة بفعل ازدهارها سنة 1856م ، كما تطورت زراعة أشجار البرتقال ، خاصة في ضواحي الجزائر العاصمة ، بينما زراعة الكروم سنة 1857م لم تغطي زراعته سوى 4000 هكتار [4] .

و في سنة 1850 م رافقت السياسة الاستعمارية إقامة مشاريع و نذكر من بين هذه المشاريع:

1_ انطلاق عملية بناء الطرقات بشكل واسع و السدود و ذلك سنة 1854م .

2_ و بناء السكك الحديدية سنة 1857م [5] ‘إذ عمل راندون جاهدا لتحقيق هذا المشروع لتجسيد مرسوم 7 أبريل 1857 [6] .

بعدما كان اقتراح تحول الى عمل ميداني ، لأن السكك الحديدية أداة فعالة لخدمة الاقتصاد [1] .

---

[1]– **الشركة السويسرية:** تأسست بتاريخ 26 أفريل 1853 واستفادت من 20229 هكتار بضواحي سطيف. على ان تتكفل في ظرف 10 سنوات ببناء 10 قرى استيطانية للعنصر السزسري بمعدل 1200 هكتار للقرية الواحدة فيما تستغل الشركة المساحة المتبقية المقدرة بـ 8000 هكتار.

ينظر: مصطفى عبيد، مقالات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 150 وما بعدها

[2]– يحي بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري ،,,,،المرجع السابق، ص16.

[3]– محمود السيد،المرجع السابق ص173.

[4]– شارل اندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة و بدايات الاستعمار 1872–1871م** ، ج1،دار الأمة للطباعة ، الجزائر ،2013،ص 173.

[5]– عميراوي احميده ؛ **آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري** (1830–1954) ؛ المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ؛ الجزائر ؛ 2007 ؛ ص 43.

[6]– شارك أندري جوليان ؛ المرجع السابق ؛ ص 657.

و كان قانون 1854مقد نص على إعفاء بعض المواد الفلاحية من الضرائب لتشجيع الفلاحين و الخبازين الأوربيين.

أما بخصوص الفلاحة في الجنوب الجزائري فقد كان الاهتمام بها متأخر من طرف فرنسا على الرغم من توفر 1008981 من النخيل سنة 1856م في بسكرة وورقلة ؛ و كانت تنتج 30470244 كلغ من التمور ؛ و يقدر سعر ال-كلغ الواحد 35 ,0 فرنك ؛ و يعادل مدخولها الإجمالي 11979061 فرنك[2] .

و بخصوص السياسة الفرنسية في الجنوب كانت مختلفة عن التي كانت في الشمال و يظهر هذا الاختلاف أنها تركت الأراضي بيد السكان و ساعدتهم على فلاحة الأرض مع التغلب على أكبر مشكل و هو توفير المياه [3] إذ اكتشفت ادارو الاحتلال طبقة هامة من المياه الجوفية ، تنحدر من واجهة الجنوب الأطلس الصحراوي و تتجه نحو بسكرة ، فقررت استغلالها بواسطة الأبيار الارتوازية التي انطلقت أشغالها في 09 جوان 1855 م[4] ، و إذ شرعوا سنة 1856 الفرنسيون بفضل مهندس فرنسي جي(jus) و آخرون من استخراج الماء على عمق 60 متر و بقوة تدفق.

400/ لتر/ دقيقة [5] .

و كان قد وصل عدد الآبار آنذاك إلى3000بئر أو منبع.

وفي جانب آخر فقد واصلت السلطات الفرنسية عمليات التنقيب عن المناجم في الجزائر و ضاعف راندون مجهوداته في البحث عن الفولاذ فاكتشف سنة 1857ممناجم الحديد المؤكسد الممغنط، و تم استخراج كمية 8000 طن سنة 1858م . كما بدأ استغلال

---

[1]- حوحو رضا: **شبكة السكك الحديدية في الجزائر و أثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830-1814**م ، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر ،قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الشرعية ، جامعه منتوري - قسنطينة ،2005،2004 ، ص ص 169،168.

[2]- عميراوي احميده ؛ المرجع السابق ؛ ص 43.

[3]- المرجع نفسه، ص 43 .

[4]- مصطفى عبيد ، الفكر الاستعماري السانسيموني ...، المرجع السابق ، ص 166.

[5]- عميراوي احميده ، المرجع السابق ؛ ص 43 .

النحـاس أيضـا، الـذي بلغـت صـادراته سـنة 1857م1,413 طـن، فيمـا بلغـت صـادرات الحديد205 ,4 طن ، و 5,424 طن بالنسبة للرصاص [1] .

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية :

فقد تميزت هذه الفترة : 1852 إلى1858 م بمايلي : حيث واصلت الحكومة نشاطها في بنـاء القرى لتحطيم المجتمع الجزائري ، اذ قامت بإنشاء لجان في السنة السابقة 1851م لتقسيم أراضي المجتمع الجزائري و هذا بفضل عمليات تجريد الأراضي التي قامت بها و تم توطين في سنه 1853م المعمرين الفرنسيين في سيدي موسى.

– و في سنه 1854 م تم توطينهم في روبية والرغاية .

– و في سنة 1866م في بودواو و تواصلت عمليات توطين المعمرين و كانت تشجيع هذه السياسة على استصلاح الأراضي لا التعمير ، ووصلت سنه 1853 م الى سيدي سالم و أولاد سيدي موسى الواقعتان جنوب شرق الجزائر [2] .

_ و أما بخصوص أصحاب الامتيازات فقد تنكروا لوعودهم، بعد أن وعدوا بإقامة قرى للمستوطنين، و ذلك بتهجير 500 عائلة إلى الجزائر لم يأت منها إلا القليل[3] ، سعوا وراء تحقيق أرباح و استخدام الجزائريين كيد عاملة لأجورهم المنخفضة و استغلالهم بدلاً من الأوربيين، و بهذا كانت سياسة منح الأراضي مقابل بناء القرى و إقامة المهاجرين الأوربيين أخفقت و لم تحقق أهدافها المطلوبة [4] .

و بعد تنكرهم لوعودهم في بناء القرى جعل راندون يكتب إلى الأمير نابليون سنة **1853م** في تقريره الذي فيه مايلي : " مؤسسة جنيفوارر لم تبن و لم تعمر و لم تفلح، و قد علمناها و كأنها فعلت كل ذلك و لن يمكننا الذهاب معها إلى أبعد من ذلك في الانفتاح دون المس بمصالح البلاد"[5] .

---

[1]– شارل اندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 644 – 657.

[2]–المرجع نفسه ، ص 658، 659 .

[3]– بوعزة بوضرساية ، **الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19ه** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1954 ؛ 2007 ؛ ص 222.

[4]–صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 15.

[5]– بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 222.

أما فيما يخص الجانب الثقافي :

أصدرت الحكومة الفرنسية مراسيم عديدة في الفترة المدروسة كان الهدف منها، و غايتها ربط المجتمع الجزائري و دمجه حضاريا و ثقافياً بالمجتمع الفرنسي [1] .

و ارتبطت هذه المراسيم خاصة بالجانب التعليم لخدمة مصالحها و تحقيق أهدافها [2] .

1_ و تذكر من بين هذه القرارات الإمبريالي الذي أصدر في 14 مارس 1857م و جاء فيه تأسيس المعهد الإمبراطوري المزدوج العربي الفرنسي و كان يتمركز في الجزائر العاصمة بمدرسة السلطانية؛ و كان يتولاه و يشرف على تسييره رئيس الحربية .

2_ القرار الصادر بتاريخ 24 أفريل1857م و الذي أصدره وزير الحرب الفرنسي و هذا القرار يخص المدارس و ذلك بتعيين مجلس الإدارة في كل مدرسة، و شمل تسعة فصول و كانت غالبيتها تتمحور على التنظيم و التسيير .

3_ مرسوم 4 أوت 1858م الإمبراطوري و الذي أصدره الإمبراطور نابليون الثالث و كان مرتبط بالعقائد و التعليم العام في الجزائر و جاء فيه بأن أمير وزارة الجزائر و المستعمرات هو الذي سيتولى بالإشراف على التعليم .

5_ مرسوم 1 أكتوبر 1853 م و الذي أمضاه الإمبراطور نابليون الثالث و الذي اعتمد على قرارات سابقة منها قرار 14 مارس 1857م ؛ و يتضمن هذا المرسوم تعيين مفتش على المؤسسات التعليمية الخاصة بالأهالي الجزائريين [3].

---

[1]– بوعزة بوضرساية، المرجع السابق،ص 67.

[2]–غالي الغربي ؛ المرجع السابق ؛ ص 232.

[3]– بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص71،73.

المبحث الثاني: تجربة وزارة الجزائر و المستعمرات أو تجربة الحكم المدني بالجزائر 1858-1860 م.

بعد انتهاء فرنسا في السيطرة، وبسط نفوذها على كل من ورقلة و واد سوف 1854-1855م، وتمكنها من بلاد القبائل [1] في 1857 م[2] ، بدأ الجدل، لأن المعمرين لم يرضوا ولم يقنعوا بالتحولات و التطورات السائدة فشنوا حملات واسعة التي كما ذكرنا سابقا. وكرد فعل على هذه الحملات أقدمت حكومة الإمبراطور على تلبية طلبهم بإنشاء " وزارة الجزائر المستعمرة " يوم 24 جوان 1852 م [3] .

وكانت هذه التجربة الأولى للحكم المدني بالجزائر وقد امتدت هذه التجربة على فترة 1858-1860م [4] .

وجعلوا على رأسها جيروم نابليون [5] .

وتمثلت مهام هذه الوزارة في العمل على توحيد المصالح الحكومية والهيئات المتواجدة بالجزائر وربطها مباشرة بمصالح السلطة المركزية الم بباريس، في حين كانت المهمة الثانية لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر،بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم، وهذا بالإضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية هي إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية ، وادارة الشؤون العسكرية و البحرية. ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات، وكان هذا المجلس عبارة

---

[1]- بشير بلاح ، المرجع السابق ،ص 141.

[2]- **اخضاع الجيوش الفرنسية في بلاد القبائل 1857م** : سمح الامبراطور راندون سنه 1857 بتوجيه د ضربة قوية من خلال غزوه القمة الرئيسية بلاد القبائل ووضعت هذه الحملة التي دامت 45 يوم مخلفة 1500 قتيل و جريح ، ينظر شارل اندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 647-648.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا ...، المرجع السابق ، ص3 50"-504.

[4]- مصطفى عبيد ، الفكر الاستعماري... ، المرجع السابق ، ص 73.

[5]- **جيروم نابليون** :إبن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ، ترأس وزراة الجزائر المستعمرة التي تكونت في 24 جوان 1850 م ، استحدث المجلس الأعلى الى جانه و مجالس اقليمية في كل مقاطع تنازل على منصبه من ايطاليا ، ذهب اليها بعقد قرانه مها ينه ابنة الملك سردينيا في 7 مارس 1859 م , و خلفت" روهر" و بعده "الكونت" "شاسلوولوربا" ، ينظر حياة سيدي الصالح ، **اللجان البرلمانيه الفرنسية,وقضايا الجزائريين 1871 -1895 م** , دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2012 ، ص 19.

عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر، المصلحة الوحيدة التي انتقلت الى وزارة أخرى هي المصلحة الجمارك التي أصبحت تابعة لوزارة المالية" [1].

كان الأمير "جيروم" الوزير الذي أسندت اليه وزارة الجزائر و المستعمرات، يحمل كرها شديدا للتسيير العسكري، وأصر على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها،حيث أصر بتطبيق سياسة الإدماج، وأيضا أصر بتطبيق سياسة الإدماج و أيضا أصر على تفكيك المجتمع الجزائري و إضعافهم [2].

وعندما عين الإمبراطور الجنرال "مكماهون" [3]، لم يكن يعرف عن الجزائر الا القليل مثله مثل "الأمير جيروم "،حيث اكتفي "مكماهون " بالاعتماد على نصائح الكولون والمكاتب العربية .

وعندما تولى"مكماهون " منصبه كقائد أعلى للقوات الفرنسية البرية والبحرية، وصلته تعليمات من الأمير "جيروم " جاء فيها : " يجب إحالة الجزائريين إلى المجلس الحربي لمحاكمتهم، لأن العسكريين لم يعد بإمكانهم اصدار القوانين والأحكام ضد المتهمين بالجرائم وإحلال الأمن. و كان يهدف وراء هذا إلى اقصاء المكاتب العربية التي كانت لها السلطات المطلقة على الأهالي. والتظاهر بإعطاء الفرصة للجزائريين للدفاع عن أنفسهم، و لكن بعد المناورات بين "مكماهون " و المكاتب العربية التي كانت تبحث عن عودة الحكم العسكري، ألغى جيروم تعليمته وأنشأ بدلها لحنة انضباطية تقوم دراسة حالات الجزائريين المتهمين، ونفيهم من الجزائر، بحجة أنهم يشكلون خطرا عليهم[4].

---

[1]– عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص127.

[2]– يحي بوعزيز، سياسةالتسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص18.

[3]– **الجنرال "ماكماهون" Mac mahon**: ايدمي باتريس مولاي سدي ماكماهون من أصول ايرلندية ولد في قصر سولي « sully » بمنطقة صون و اللورايوم في 21 مارس 1808 م ، فازيوسام عقيدا في السادس والثلاثين و انتهى جنرالا و عمره 39 عاما ، ان مسار مكماهون العسكري يتلخص في حروب القرم، و حروب ايطاليا ، شارك في حصار الجزائر ، وضع العديد من الحملات التي قادته الى مشارف الصحراء أين قتل الآلاف من الجزائريين .ينظر : الغالي الغربي ، المرجع السابق ، ص326.

[4]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، المرجع السابق ، ص 323، 324.

واضح إذن أن هذه التحولات التي أرادها جيروم لم تنجح بفعل المعارضة التي كان يمثلها العسكريون [1]، وبسبب هذا لم تسر الأمور بشكل طبيعي، حيث وجد جيروم نفسه في أوضاع غير مرضية، خاصة وأن سياسته لم ترض العسكريين [2].

وبسبب هذه المشاكل التي واجهته قدم جيروم استقالته من منصب وزراة الجزائر و المستعمرات يوم 07 مارس 1859م [3].وخلفه "شاسلولوبا "[4]Chasse loupe loubat".

مع مجيء شاسلولوبا، أجبر الأهالي على التقاضي أمام القضاء الفرنسي[5]، في إطار برنامج الهادف إلى تحقيق الدمج، و يظهر هذا في إلحاق شؤون الأهالي بالوزارات الفرنسية وأيضا باستغلال العسكريين الذين كان هدفهم ومطالبهم – اضطهاد الجزائريين– ولذا كان العسكريون خطرا على الأهالي بينما كان أنصار الحكم المدني أخطر على الأهالي بمشروعهم طويل المدى الذي يهده إلى تحقيق الدمج الكلي للأهالي في الأوربيين والقضاء على هوية الجزائريين[6].

بعد هذه الأوضاع، قرر الإمبراطور أن يزور الجزائر بنفسه،إذ وصل إلى الجزائر شهر سبتمبر سنة 1860 م، و كان هدفه من هذه الزيارة هو إيجاد حل للأوضاع السائدة بالجزائر. وذلك بالاجتماع مع عناصر معروفة في الجزائر،ومعروفة رغبتهم ، و أيضا معرفة طبيعة الصراع الحاصل بين العسكريين والمدنيين.

لم تدم فترة زيارة الإمبراطور طويلا، ولكنه اقتنع بفشل سياسة الإدماج، و بعودة الحاكم العام و استعادة العمل بالنظام العسكري، وهنا أمر الامبراطور بالغاء وزارة الجزائر و

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق ، ص141.

[2]– يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا ، ,,,,، المرجع السابق ، ص 504.

[3]– يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا .....، المرجع السابق، ص505.

[4]–**شاسلولوبا Chasse loupeloubat**" :خلف الكونت شاسلولوبا الأمير نابليون 24 مارس 1869 م ، بعد أن ناب عنه قبل ذلك "روهي "rouhor" و كان قد تقلد قبل الانقلاب منصب وزير البحرية ، و المستعمرات في 10 أفريل**1851م** قبل أن يتقل الى السلك التشريعي ، وكان قد تدخل عدة مرات في القضايا الجزائرية ، انتهج شاسلولوبا سياسة الاستعمار الرأسمالي ، وكان يولي الأشغال العمومية اهتماما خاصا للغاية ، ينظر شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ، ص 680 وما بعدها.

[5]– يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ,,,،، المرجع السابق ، ص18.

[6]– مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري، مرجع سابق، ص 182.

المستعمرات، و عين حاكما عاما على الجزائر هو "الماريشال بيلسيي"[1]في نوفمبر 1860 م[2] .

[1]– **الماريشال بيلسيي pelissier** : رجل حرب و بطش صاحب مجزرة غار الفراشيش بجبال الظهرة ، عينه نابليون حاكما عاما على الجزائر 1860 م ، وكان قد بلغ من العمر سبعة و ستون سنة ، وكان تعيينه عودة للحكم العسكري و تميزت فترة حكمه بالصراع بين العسكريين و المدنيين ،ينظر: مصطفى عبيد ، الفكر الاستعماري ,,,، المرجع السابق ص 75.

[2]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ,,، المرجع السابق ص ، 324– 325 .

الفصل الثالث

مشاريع نابليون الثالث الإصلاحية بالجزائر.

المبـــــحث الأول :

مرسوم سيناتوس كونسلت 1863

المبـــحث الثــاني :

قانون الجنسية و الأحوال الشخصية 1865.

المبحث الأول : مرسوم سيناتوس كونسلت1863 م :

افتتح نابليون الثالث عام الستينات أي 1860م بزيارته للجزائر و لاحظ بنفسه المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري [1]، و صدرت بعد الزيارة الرسمية التي قام بها رسالة وجهها نابليون الى ممثله في الجزائر الماريشال"بيليسي" اذ كان نابليون لا يرتاح للمستوطنين [2] إذ وجد الى جانبه في هذه الفترة رجال ساندوه على القرارات التي أصدرها منهم إسماعيل أوربان Ismail Urbain "[3]، و من هنا بدأ في مشاريعه الهادفة الى استرضاء الأهالي[4] و اعتبر في رسالة نابليون الى"بيليسي"في06 فبراير 1863م، الجزائر " مملكة عربية [5] أي أنها تابعة لفرنسا يتساوى فيها الجميع [6] .

و أيضا انشغل نابليون بمشكلة الملكية الفردية للأراضي بالنسبة للجزائريين و كان رأيه في الأخير على ضرورة إقرارهم في الأراضي و شرح ذلك أيضا في رسالة لبيليسي، كما نصح

---

[1]– عمور عمارة ،**الموجز في تاريخ الجزائر**،ط1 ،دار الريحانة، القبه ،الجزائر، 2002،ص128 .

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق،ص143.

[3]– **Ismail Urbain** :توماس أوربا أو اسماعيل عريان كمت كتب في بعض الكتب التاريخية بشخصية سياسية فرنسية ، فهو من مواليد 1812م ،أعلن أوربان إسلامه في 29 أفريل 1835 ، تم تعيينه كمترجم لجيش في افريقيا بالجزائر 1837، وكان مقرب من الامبراطور ، وبعد نهاية الامبراطور 1870 م انتهت مسؤوليات أوربان بالجزائر و توفي بالجزائر 28 جانفي 1884 ، ينظر :مصطفى عبيد ،"" **نظرات في الجانب الاداري لوتوماس اروبان ، مهمة سانسمونية لتدجين المجتمع الجزائري** ""، مجلة الدراسات في العلوم الانسانية و الجتماعية ، جامعة الجزائر 2، العدد 21 ، جوان 2013 م ص 313 ، ومابعدها.

[4]– نادية طرشون ،**"سياسة نابليون الثالث العربية** "مجلة الدراسات و أبحاث ، جامة الدكتور يحي فارس ، المدية العدد 26 مارس 2017 ، ص 4 .

[5]– **المملكة العربية** : مصطلح المملكة العربية استعمله الامبراطور نابليون الثالث أول مرة في رسالته التي وجهها الى الماريشالبيلسي في 21 نوفمبر 1861 ، و نعني بالمملكة العربية سياسية نابليون الثالث في الجزائر بدعم من بعض المنظرين القابضة بضرورة دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الأوروبي بالجزائر ن عن طريق جملة من الاجراءات أن يكون نابليون الثالث امبراطور على الجزائريين كما امبراطور على الفرنسيين ، ينظر : مصطفى عبيد ،دراسة في رسالة ,....، المرجع السابق ، ص 161-162...

[6]– بشير بلاح ، المرجع السابق، ص143.

بـأن تتوقـف عمليـات التهجيـر؛ و أيضـا نصـح الأوربيـون بـأن يهتمـوا باسـتثمارات الغابـات و المعادن و استصلاح الأراضي [1].

و بعد ذلك بحوالي شهرين صدر عن مجلس الشيوخ " **القانون المشيخي** " الخاص بالملكية الأهلية و إجراءات الحصر[2] ، قانون سيناتوسكونسلت (قانون مجلس الشيوخ) 22 أفريل 1863م[3] والذي جاء كرد فعل على قانون 16 جوان 1851م و تطبيقاته السلبية [4].

1- قانون سيناتوس كونسيلت (Sénatus-consulte) 22 أفريل1863م:

يعتبر هذا القرار المخرج الحاسم في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر إذ نتجت عنه آثار بالغة الخطورة على البنية الاقتصادية و الاجتماعية الجزائرية [5]، إذ أقرت السلطات الاستعمارية بمقتضى هذا القرار توزيع أراضي العرش الجزائري على المستوطنين الأوربيين[6].

بفعل هذا المرسوم، تم توزيع الأراضي بعد تحديدها و تحديد معالمها، و تقسيمها على الأفراد فيشكل ملكية فردية إذ تسمح هذه العملية باكتشاف الأراضي الشاغرة والاستيلاء عليها و تفكيك صفوف المالكين من جهة أخرى ؛ فالإدارة الفرنسية كانت تعرف بأن إمكانيات الجزائريين ضعيفة في خدمة الأراضي، و أيضا طبيعة السكان الواحدة أي من عائلة واحدة لذا فرأت أن الوسيلة الوحيدة لفك هذه الوحدة هي تقسيم الملكية بهدف إضعاف الجزائريين ماديا و معنويا، و زرع الفتنة والتفرقة بينهم[7].

---

[1]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ,.....، المرجع السابق ، ص 506-505.

[2]- نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص4.

[3]- بشير ملاح،المرجع السابق، ص143.

[4]- نادية طرشون ، المرجع السابق،ص4.

[5]- تنداري عبد الرحمان : **العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954م** ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ،جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس، 2017-،2018 ، ص 37.

[6]- بشير كاشة الغربي، **مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962** ،المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، زوينة، 2007،ص73 .

[7]- الطاهر ملاخسو ،**"نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1862"**الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962-1862 م ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007، ص 35.

2- محتوى القانون: جاء قانون سيناتوس كونسلت في 22 افريل 1863م في سبع مواد على النحو التالي:

- **المادة الأولى** : إن الأراضي المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة فالجزائر بصفة مستمرة منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل .
- **المادة الثانية** :

- تحديد مناطق القبائل و توزيعها على مختلف الدواوير مع الاحتفاظ ببعض ملكا للبلديات.
-تأسيس الملكية الفردية على أفراد تلك الدواوير، و ستصدر مراسيم امبراطورية تحدد الوضعيات و الآجال تتأسس عليها الملكية الفردية لكل دوار.

- **المادة الثالثة** : و سيتم تنظيم إداري عمومي أشكال تحديد أراضي القبائل و أشكال و شروط توزيعها بين الدواوير، و تبعية الأملاك التابعة للدواوير، و الأشكال و الشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية.
- **المادة الرابعة** : يستمر تحصيل المستحقات و الرسوم المستحقة للدولة على القائمين على مناطق القبائل ، كما كانت عليه في السابق ، و ستصدر أوامر من خلال مراسيم إمبراطورية مختلفة في تشكل تنظيمات إدارية عمومية.
- **المادة الخامسة** : تحتفظ الدولة بحقوقها على ملكية ممتلكات "البايلك" و حقوقها على ممتلكات الملك، كما تحتفظ بحقوقها في المجال العمومي كما حددته في المادة الثانية من قانون 16 جوان1851 م بما في ذلك مجال الدولة، خصوصا في ما يتعلق بالأخشاب و الغابات للبند الرابع من المادة الرابعة من القانون المذكور أعلاه.
- **المادة السادسة** : تلغي الفقرات الثانية و الثالثة من المادة الرابعة عشر من قانون 16 جوان 1851م بشأن تأسيس الملكية في الجزائر، في حين لا يمكن أن تسري الملكية الفردية إلا ابتداء من اليوم الذي تتأسس فيه قانونا من خلال استخراج عقود الملكية.
- **المادة السابعة** : لا تلغي أحكام قانون 16 جوان 1851م خصوصا التي تتعلق بإقتراح الملكية بسبب الدفعة العامة و أعمال الدولة [1] .

---

[1]–Rodolphe DARESTE,**De la propriété en Algérie .loi du 16 jun 1851.sénatus .consult du 22 Avril 1863**,challamel Ainé,2 emédition, Paris, 1864. pp 240-244.

3- الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 22-4-1863م:

سلكت الإدارة الاستعمارية لتنفيذ القرار "المشيخي" ما يلي:

_ تحديد أراضي القبائل.

_ توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.

و عند قيامهم بهذه الإجراءات كانت تفصل بين أراضي العرش و الملك أي الأراضي الخاصة.

- و من هنا بعد إنشاء الملكية الخاصة و بعد وضع حد للملكية الجماعية ؛ الرافضة للتقسيم تأتي بعدها إنشاء الملكية الفردية و التي هي الهدف الرئيسي للقرار المشيخي 1863م.

- إذ تتم تحديد بدقة و تثبيتها بسندات غير قابلة للطعن ؛ إذ يتمكن الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة ؛ و ينتج عن هذا تفكيك القبيلة.

-و عندما بعث الحاكم العام للجزائر الى اللجان المكلفة نص تعليمات القرار" المشيخي " 1863/06/11م كشف عن الهدف الحقيقي للقرار، اذ نص على وجوب إنشاء الملكية الفردية، و المساس بالأراضي الغير قابلة للتقسيم[1].

4- الأهداف المعلنة لهذا القانون:

1_ تحديد أراضي القبائل.

2_تقسيم أراضي القبائل و تصنيفها إلى أراضي ملك عرش الدومين انطلاقا من التنظيم الإداري الدوار [2].

3_إنشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية و الاعتراف بها [3] .

4_الأهداف الحقيقية للقانون:

إذ كان لهذا القانون **1863م** له غايتان أساسيتان:

---

[1]- عدة بن داهة، ""**الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي** 1830-1873 م" الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م / منشورات وزراة المجاهدين ، الجزائر ،2007، ص 143-144.

[2]- تيرس سعاد ، "**قراءة أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر**"" ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، العدد الثاني، ص141-142.

[3]- مصطفى عبيد ،نظرات في جانب .....، المرجع السابق، ص 334.

تمثلت الغاية الأولى في تكوين الملكية الفردية ، و تشكيل الدوار على قاعدة بقايا القبائل المفككة[1].

اذ يؤدي هذا الهدف على تسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين [2]،و أيضا على خلق شروط ملائمة لتوسيع المستوطنات الأوروبية.

بينما تمثلت الغاية الثانية في خلق الملكية الفردية و فصل الفرد عن القبيلة. ولو استلزم ذلك إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الجماعية في إطار الدوار، و هو دائرة إدارية لحد ما، شكلها قرار مجلس الشيوخ الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل لإزالة الحواجز أمام عمليات بيع و شراء الأراضي [3]".

و من هنا تبين أن القرار" المشيخي 1863 م" كان له هدف مزدوج سياسي و مالي، لأن فرنسة الأراضي يقتضي إخضاعها للنظام الضريبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية [4]".

المبحث الثاني : قانون الجنسية و الأحوال الشخصية 1865

بعد قانون 1863 م و التطورات السياسية التي جاء بها، و أثناء هذه الضغوطات تم تعيين"ماكماهون" حاكما عاما جديدا على الجزائر في سبتمبر 1864خلفا لبيليسيي.

---

[1]– عدي الهواري، **الاستعماري الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830–1960** م ، تر: جوزيف عبد الله ،دار الحداثة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1883، ص 78.

[2]– جلول شيتور،" **العقار ابان الاحتلال دراسة قانونية"** ، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830–1962 م ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2007، ص 212 .

[3]– عدة الهواري ،المرجع السابق ، ص78–79.

[4]– بن داهة عدة ، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، 1830–1962،** المؤلفات للنشر و التوزيع ، حمام الضلعة ، المسيلة،ج1، ط1434،1هـ ،2013، ص366.

و تحت هذه الضغوطات قرر نابليون الثالث زيارة الجزائر مرة ثانية، دامت من 3 ماي إلى 7 جوان 1865م. و بعد عودته بعث برسالة جديدة الى "ماكماهون" لخص فيها سياسته الجديدة يوم 20 جوان 1865 م[1]، و بأمر منه صدر يوم 14 جويلية 1865م قانون سيناتوس كونسلت[2].

قانون سيناتوس كونسلت: 14 جويلية 1865 م: يعتبر هذا القانون الجزائريين رعايا فرنسيين [3]،اذ فتح ""نابيلون الثالث" ، بهذا القانون الذي أصدره 1865م للجزائريين لكي يصبحوا مواطنين فرنسيين يتصنعون بنفس الامتيازات الفرنسيين غي أن هذا القانون يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[4]، إذ يعمل هذا القانون على إذابة مقومات الأمة الجزائرية في نفوس الجزائريين تحت الضغط الممارس عليهم [5].

محتوى قانون الجنسية: "يتكون قانون المواطنة والتجنيس هذا "من 05 مواد قليلة العدد كثيرة الخطر"[6]وهي كالتالي:

المادة الأولى:

*- الأهلي المسلم فرنسي، ولكنه سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية.

*- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري والبحري.

*- كما يمكن ان يدعى إلى ممارسة وظائف وأشغال مدنية بالجزائر.

*- ويمكن بناء على طلب منه، أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية. وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي.

---

(1)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري،.....، المرجع السابق، ص20-21.

(2)- عمورة عمارة، المرجع السابق، ص129.

(3)- مصطفى عبيد ، الفكر الإستعماري ,.....، المرجع ، ص159.

(4)- صلاح العقاد ، **الجزائر المعاصرة** ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العليا، 1964، ص10.

(5)- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري .....، المرجع السابق ، ص 159.

(6)- مصطفى عبيد، "قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865 (ترجمة وتعليق)" **بكتاب: مقالات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر**، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة المسيلة)، الكتاب الأول، الجزائر، 2017، ص 177، ونشير هنا إلى أن ترجمة المواد هي من طرف الدكتور مصطفى عبيد.

المـادة الثانيـة:الأهلـي الإسـرائيلي فرنسـي، ولكنـه سـيظل خاضـعا للقـانون الخـاص الـذي يحكمه.

*- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري والبحري.

*- كما يمكن أن يدعى إلى ممارسة وظائف وأشغال مدنية بالجزائر.

*- ويمكـن بنـاء علـى طلـب منـه، أن يتمتـع بحقـوق المواطنـة الفرنسـية. وفـي هـذه الحالـة سيخضع للقانون الفرنسي.

المـادة الثالثـة: يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات إقامة بالجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي.

المادة الرابعة: لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد 1، 2، 3 إلا بعد بلوغ سن 21 سنة كاملة وفقا لما ينص عليه المرسوم الإمبريالي (الإمبراطور) الصادر عن مجلس الدولة.

المادة الخامسة: نص تنظيمي سيحدد:

*- شروط قبول وترقية الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليين في الخدمة بالجيشين البري والبحري.

*- الوظائف والأشغال التي يتولاها الأهالي المسلمون والأهالي الإسرائيليون تكون بالجزائر.

*- ستكون هذه الصيغ وفق احكام المواد 1، 2، 3 من قانون سيناتوس كونسيلت[1].

كان نابليون الثالث يهدف من هذا القرار الى دمج الأهالي في الحضارة الفرنسية، وفصلهم تماما عن هويتهم العربية الإسلامية.

وقد كانت هذه الأفكار من ايحاء توماس أوربان،[2] لأن نابليون الثالث كان شديد التأثر "بإسماعيل أوربان" و يظهر هذا في سياسته اذ كان أوربان يهدف الى دمج الفرد الجزائري وتذويبه داخل الهوية الأوربية و ليست الملكية الفردية في حد ذاتها[3]، أي أن غاية الإمبراطور الحقيقية كانت إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي.

---

[1]-مصطفى عبيد: المرجع السابق، ص178 – 180.

[2]- للمزيد من التفصيل حول توماس (إسماعيل) أوربان يرجى الاطلاع على كتاب: مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني، مرجع سابق، ص 59 وما بعدها.

[3]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق ، ص 146-147.

ولقد قاطع الجزائريون هذا القانون ولم يستجب منهم للتجنيس إلا شرذمة قليلون حيث أن عددهم لم يتجاوز 194 شخصا في أكتوبر 1870[1].

وباعتبار أن قانوني 1863، و1865 كانا وبالا على الجزائريين فإن خطة نابليون في إنشاء مملكة عربية قد فشلت. أو فلنقل قد ولدت ميتة خاصة وأن الكولون و الحاكمين بيليسي و مكماهون أيضا كانا رافضين لسياسته [2] .

اذ كانت نتائج قانون سيناتوس كونسيلت كارثة على الجزائريين و هي أزمة المجاعة العامي 1868- 1869م[3]وأيضا الكوارث الطبيعية [4]، التي أدت إلى انخفاض عدد السكان بنصف مليون ضحية [5] واعتبرت الإدارة العسكرية و سياستها في محاولة تجسيد المملكة العربية المسؤول الرئيسي عن الأزمة[6].

استغل المستوطنون هذه الأوضاع مع ظروف الحرب الفرنسية البروسية، وصبوا غضبهم ضد سياسة نابليون والمملكة العربية و العسكريين عموما[7].

فكان كل ذلك إيذانا بسقوط الإمبراطور نابليون الثالث وإمبراطوريته الإمبراطورية الفرنسية الثانية في سبتمبر 1870[8].

---

[1]- شارل أندري جوليان ، المرجع السابق ،ص709.

[2]- أبو القاسم سع الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق ،ص 25.

[3]- **أزمة المجاعة 1868- 1869 م:** اذا كان من المتوقع عام الستينات فترة نقاهة بسبب السياسة الجديدة، ولكن سرعان ما توالت عليهم النكبات اذ غرت البلاد أفواج الجراد ، و التهمت كل ما وجدته ، و كذلك الزلازل و انتشار الأمراض من الكوليرا ة تيفوس 1867، و الى جانب هذا كله انتشار 1867 ، القحط و الجفاف الذي عمى البلاد : جفت الينابيع وقلت مياه الشرب و السقي ، و اشتد البرد في الشتاء فيبست الحشائش و ماتت المواشي ، وتفشت جراء ذلك المجاعة في البلاد ،ينظر يحي بوعزيز : موضوعات و قضايا ,... ، المرجع السابق، ص 483، 484، 485.

[4]- محمد الشريف عباس **"كلمة معالي وزير المجاهدين، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر بأن الاحتلال الفرنسي 1830-1962"**، منشورات وزراة المجاهدين ، الجزائر، الجزائر،2000، ص 18 .

[5]- جيلالي صاري ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 -1962** ، تر: قندوز عباد فوزية ، دار غرناطة للنشر و التوزيع ، 2010،ص 51-52.

[6]- شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق ، ص68 .

[7]- صلاح العقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر** ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى، مكتبة الأبحاث المصرية / ط1993،6، ص143.

[8]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ....،ج2،المرجع السابق،ص 25.

الفصل الرابـع

ردود الفعل المختلفة على سياسة نابليون.

المبحث الأول:

رد فعل الجزائريين.

المبحث الثانـي:

رد فعل المعمرين.

المبحث الأول :رد فعل الجزائريين

عند وصول نابليون الثالث للحكم وفي إطار سياسة الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها، قام بإصدار جملة من القوانين والمراسيم التي ساهمت كما رأينا في المزيد من القهر للشعب الجزائري[1] الذي –ورغم هذه الإجراءات والأوضاع– كان دائما في حالة مقاومة[2]، اذ كلما قررت الإدارة الفرنسية مشروعا الا وتصدى له الجزائريون بمشروع مضاد[3]، وبمزيد من الثورات والانتفاضات [4]، والتي نذكر منها:

ثورة منطقة القبائل 1851–1857م : تزعمها في بداية الأمر الثائر "بوبغلة" [5] ، كانت ثورته في 10 ماي 1951 م إذ جمع البطل بوبغلة عشرة آلاف (10,000) فارس في بلاد القبائل وكان هو على رأس هذا الجيش، فقاموا بهجوم على الجيش الفرنسي في" بجاية "حيث نتج عن هذا الهجوم.

خسائر كبيرة في جنود المستعمر من قتلى و جرحى [6] .

و في 1853 م، قررت السلطات الفرنسية القيام بغزو جبال جرجرة، ونجحت في استمالة 29 شخصا من كبار قوات بوبغلة، و استسلام 13 من رفقائه. وفي السنة الموالية جند

---

(1)– عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 126.

(2)– فرحات عباس، **ليل الاستعمار** ،تر: ابو بكر رحال،دار القصبة للنشر بالجزائر2005 .ص54 .

(3)– محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954**، منشورات وزارة والمجاهدين الابيار ط3، د ص21.

(4)– عمار بوحوش ،المرجع السابق، ص129.

(5)– **بوبغلة**:هو الشريف بوبغلة 1810م،واسمه الحقيقي هو محمد الامجد بن عبد المالك،لقب بوبغلة لانه يستعمل البغلة في مختلف تنقلاته اشتغل معلم يعلم الاطفال ويداوي المرضى بطريقة تقليدية مما ساعده بالاحتكاك بالناس وتوعيتهم بخوض معركة ضد المستعمر و في سنة 1851انتبه العدو لنشاطه فاصدر أمر بالاعتقال،غادر بوبغلة سبور الغزلان، من بين نشاطاته شن هجوم على قواة الضابط الفرنسي بوبريطة في 2مارس 1851، ومن بين فترة 24مارس/4افريل امتدت هجوماته للقرى الخاضعة للسلطات الفرنسية، خاض معركة في جبال جرجرة وفي الأخير سقط شهيد وقطع رأسه 1854م ينظر: بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص 187–188.

(6)– بشير كاشة الغربي، المرجع السابق،ص65.

راندون "حملة كبيرة حاول بوبغلة التصدي لها في بني عباس، ورغم نجاحه في ذلك، إلا إنه وعند عودته حوصر وأصيب فحاول الفرار ، لكنهم قبضوا عليه و قتلوه[1] .

تزعمت الثورة بعد وفاته لالة فاطمة نسومر[2]، فخاضت معارك عديدة ضد المحتل وأعوانه، وتمكن جيشها بعد معارك عديدة، ضد قوات المستعمر الفرنسي بقيادة الجنرال "راندون " 1857م، كان أهمها معركة "ايشريضن" 1857م التي تم فيها أسر فاطمة نسومر "فحبسوها الى أن توفيت 1863 م ،و بعد القضاء على الثورة، شرع المحتل في بناء حصون في المنطقة أكبرها "حصن نابليون" [3]

ثورة الشريف محمد بن عبد الله 1851-1871 م:

حين اتجه الفرنسيون إلى العمل على اخضاع الصحراء الجزائرية ،لقامت المقاومة فيها فسيطر محمد بن عبد الله [4] على ورقلة، فبايعه أهلها سلطانا عليهم في أوت 1851م

وبعد سيطرته على ورقلة ، قرر السيطرة على تقرت و أخذ باستقطاب قبائل الأغواط و أولاد نايل ليتوسع نحو الشمال.

---

[1]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع و العشرين** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،ج1،ط2،دس،ص 117 و بعدها .

[2]- لالة فاطمة نسومر :ولدت المجاهدة فاطمة نسومر في عام 1830م ،بقرية بتيزي لجماعة قرب عين الحمام بمنطقة القبائل ،اسمها الحقيقي فاطمة سيد أحمد ، ولقبت بلاله نسومر لتقواها و دينها و نسبة الى قرية سومر ، التي كانت تقيم بها ، أبوها سيد أحمد صاحب المدرسة القرآنية سومر و كانت تجاهد ضد الاستعمار الفرنسي ، ينظر : بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 189

[3]- بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 128-129.

[4]- محمد بن عبد الله : ينتمي محمد بن عبد الله الى أولاد سيدي أحمد بن يوسف فرع قبيلة أهل روسل، قرب عين تموشنت ، وكان رجل فاصل فاصل الذكر فتوجه بعائلته الى مدينة تلمسان و اشتغل معلما للقرآن، وعندما تزعم آغا روسل مولاي الشيخ علي معارضة ضد الأمير عبد القادر استمالاليه محمد بن عبد الله و قدمه على أنه رجل حرمة وقيمة ، وكان يعمل ضد الأمير عبد القادر ، ينظر : يحي بوعزيز، ثورات الجزائر,,,,، المرجع السابق،ص150

أدرك الفرنسيون خطورة حركته، إذ قام "راندون ، بتجنيد ثلاث فرق كبيرة الأولى بقيادة يوسف تمركزت في الجلفة 1852 م ، و الثانية بقيادة "بيليسي " في البيض و الثالثة " ماكماهون" اذ خاض بن عبد الله معركة كبيرة، خسر فيها الفرنسيون 200 رجلا .

شنت قوات الاحتلال حملة أخرى أشد وأخطر على الأغواط، وكان ذلك في 21 نوفمبر 1852 بقايدة "بيلسي، وهي الحملة التي تم فيها إخضاع المدينة وضواحيها.([1]) حيث "قتل فيها 800 من الجزائريين، وأصيب محمد ين عبد الله و انسحب لورقلة، قبل ان يواصل الحملات ضد العدو، إذ حاول غزو الأغواط مرة أخرى 1853م ، عجزت فرنسا في القضاء عليه [(2)] .

وبعد فشل الشريف محمد بن عبد الله في معركة نقوسة لجأ الى منطقة بتونس، و بقي هناك عدة شهور . عاد إلى الجزائر سنة 1854م. و حاول إستعادة ورقلة و تقرت لكنه بعد عدة غزوات اضطر إلى العودة إلى الجريد بتونس سنة 1858م.

عاد الشريف محمد بن عبد الله مرة أخرى إلى الجزائر فأسره زعيم أولاد الشيخ "الباشاغا سي بوبكر ولد حمزة" سنة 1861م و سلمه للفرنسيين. و بعد سجنه و الإقامة الجبرية في فرنسا. ظهر مرة أخرى و إنظم إلى ثورة اولاد سيدي الشيخ 1864م و المقراني 1871 [(3)] . و هكذا واصل نشاطه الثوري إلى ان توفي سنة 1895 م[(4)] .

3 – ثورة ولاد سيدي الشيخ : 1864 – 1881 م: رغم كل الأحداث و الثورات فإن الجزائريين قد صمموا على الإستمرار في المقاومة كرد فعل عن سياسة نابليون الثالث والسياسة الإدارية الاستعمارية عموما. ففي سنة 1864 قام الباشاغا سليمان بن حمزة بن

---

[1]– مصطفى عبيد، محمد يعيش، "**<u>الحملة على الأغواط نوفمبر 1852 من خلال رسالة الجنرال يوسف إلى الماريشال بيليسي</u>**"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، ع 01، أفريل 2017، ص 71 وما بعدها.

[(2)]– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ....،المرجع السابق، ص155– 156.

(3) – المرجع نفسه، ص 156. 157 .

(4) – يحي بوعزيزة ، المرجع نفسه ... ،ص 162.

بوبكر بالجهاد و التفت حوله قبائل ولاد سيدي الشيخ [1] فإندلعت ثورتهم بذلك سنة 1864 م وكان من أسبابها:

*- السياسة الاستعمارية المتمثلة في سياسية الإمبراطورية الثانية عموما وسياسة نابليون الثالث خصوصا.

*- سوء معاملة المكاتب العربية للسكان و الضرائب التي أرهقت السكان و إلغاء المجالس الشرعية الإسلامية [2]، إذ قامت السلطات الفرنسية بإرسال حملة بقيادة الكولونيل بو بريتر إذ كانت نتيجة هذه المعركة مقتل رجال الفرقة الفرنسية، بما فيها الكولونيل قائد الحملة الذي قتل على يد سليمان بن حمزة قبل أن يستشهد. واستمرت الحرب خمسة أعوام، توسعت فيها على كل الجبال الجنوبية الغربية. و قد تمكنت فرنسا في التغلب على هذه الثورة في نهاية سنة 1869 [3] .

4_ **ثورة بوشوشة 1869-1874م:** بدأ بوشوشة وقد كان على قوة كبيرة [4] مع أتباعه اذ بايعه سكان الواحات الجنوبية و بايعه الشعانبة وامتدت حركته من ورقلة ومنها أخذ يهاجم خصومه و أعوان الفرنسيين، فتحرك معظم سكان الجنوب بعد أن سيطر على كل من متليلي و المنيعة. وبعد أن سيطر بوشوشة على ورقلة عين عليها " ابن ناصر بن شهرة " آغا و جعل منها قاعدة له في حركته الثورية [5] .

_ في 13 ماي وصل بوشوشة إلى تقرت أمام باب عيسى، ففتحت المدينة أبوابها. وبقي بتقرت إلى غاية 21 ماي، قبل أن يعين عليها بوشمال بن قوبي آغا عليها، واتجه بعد ذلك إلى عين صالح ليجمع الأنصار. فصار له له قاعدتان هامتان، وهما ورقلة و تقرت .

---

(1) - أحمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ص 153.

(2)-بشير بلاح المرجع، السابق ص 131.

[3]- أحمد توفيق المدني ؛ المرجع السابق ؛ ص 153.

[4]- بوشوشة : كان بوشوشة ضمن جماعة المداقنة هذه التي تأسست في تيديكلت عام 1869 و إسمه الحقيقي أحمد بن تومي بن إبراهيم و يدعى بوشوشة أي الفارس .ولد بقرية الفيشة بجبال عمور ؛ مارس في صغره مهنة الرعي ؛ مما جعله يتصف بالشجاعة . بنظر ؛ يحي بوعزيز ؛ ثورات الجزائر ...؛ المرجع السابق ؛ ص 219.

[5]- يحي بوعزيز ؛ المرجع نفسه ؛ ص 219 ؛ 220.

وبعد ان اطمئن على أتباعه هناك، عاد بوشوشة إلى ورقلة و قسم قواته إلى ثلاثة فرق:

–فرقة اتجهت إلى تاجرونة غرب الأغواط .

– و فرقة اتجهت إلى الشبكة شمال ميزاب .

– و فرقة بقيادته هو أغار بها على قطعان سكان غرداية و بريان و تاجرونة .

و في 9 جانفي إلتحم بالقوات الفرنسية، و استولى الفرنسيون على معظم زمالة بوشوشة [1] _ و على إثر هذا إفترق الثوار و بوشوشة إتجه هو إلى الجنوب الغربي و إنفصل عنه الشعابنة و إتجهوا إلى عين طيبة فالجنوب، و انفصل عنه صهره سي الزوبير و اتجه إلى عن صالح .

_ وفي نهاية المقاومة وقع بوشوشة أسيرا لأعوان فرنسا، و أودع السجن عدة شهور ثم صدر عليه حكم بالإعدام في 29 جوان 1875م [2].

وبذلك كان الجزائريون يواجهون الإدارة الفرنسية و يستجمعون قواهم للتصدي لهم، اذ كانت ردات فعلهم متنوعة، عسكرية وقد تمثلت في المقاومات الشعبية. وسلمية وقد تجلت في العرائض و الشكاوى والهجرة والمقاطعة، وكل ذل كان تعبيرا منهم عن رفضهم لسياسة المحتل عموما وسياسة نابليون الثالث يومها على الخصوص.

---

[1]–_ يحي بوعزيز ،ثورات الجزائر ، المرجع الساب، ص 221 – 224.

[2]– المرجع نفسه ، ص 225–226.

المبحث الثاني : ردود فعل المستوطنين .

رغم أن سياسة الإمبراطور "نابليون" لم تكن لصالح الجزائريين بل كانت لا تخدم إلا مصالح فرنسا والمستوطنين الأوربيين بالجزائر، إلا أنها اصطدمت بالمستوطنين، الذين هاجموا نابليون وسياسته، ورفضوها رفضا قاطعا، لأن غايتهم هي جعل الجزائر إقطاعية، وان يكونوا هم فيها طبقة بورجوازية يكونون فيها أسيادا[1] .

وظهرت هذه المعارضة للنظام النابليوني بشكل كبير وعنيف ابتداء من 1860م، تاريخ إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات ، واتخذت هذه المعارضة شكلين اثنين:

-الاستقلال الذاتي.

-الإدماج .

وقد كانت حركة المستوطنين الأوربيين تلك تطالب في الحقيقة بعودة النظام المدني والتمثيل النيابي، ومن الذين كان لهم دور مهم ، في هذه المعارضة، هم العمال المطرودون في عهد الإمبراطورية الى الجزائر بعد ثورة 1848م، وأيضا الجمهوريون والديمقراطيون الذين لعبوا دورا نشيطا في تنظيم هذه المعارضة، ومن هنا نشأت فكرة الاستقلال الذاتي للمعمرين [2] إذ أعلن" أوربيو" الجزائر بالإجماع معارضتهم الشديدة لمشاريع نابليون الإصلاحية خاصة مشروع المملكة العربية، وشنوا حملة كبيرة لتشويه سياسة الإمبراطور [3] وأرسل المعمرون سنة 1864م مندوبين عنهم إلى فرنسا نفسها لعرض مطالبهم ولكن الإمبراطور رفض استقبالهم.

وبعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الجزائر كما ذكرنا سابقا، وحمل المعمرون النظام مسؤولية ذلك، وأخذوا يشيعون أن نظام المملكة الفردية وتسهيل انتقال الملكية هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى ازدهار الجزائر. وشنت الصحافة هي الأخرى الحملات، في

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري....، المرجع السابق، ص23.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص25.

(3)- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص23.

الوقت الذي بدأت فيه المناقشات حول هذا النظام في الجهاز التشريعي، فتشكلت في البرلمان الفرنسي مجموعة مؤيدة لمطالب المعمرين [1] .

وطافت بالجزائر عام 1868 م لجنة أرسلها الجهاز التشريعي تقوم بالتحقيق في الوضع الإقتصادي، وقد كان ذلك نتيجة لاتهام المستوطنين النظام بالأوضاع التي آلت إليها الجزائر [2] .

تحولت تلك اللجنة إلى لجنة تحقيق عامة، وذلك بعد إلحاح المعمرين، وقدموا لها مطالبهم، وقد تمثلت أبرزها فيمايلي:

1-إعادة حقوق السياسة للفرنسيين، وفي التمثيل النيابي.
2-إلغاء القيادة المسندة للأهالي.
3-إلغاء البلديات المزدوجة التي تدعم المكاتب العربية.

ومن هنا تظهر حقيقة المعمرين إذ لم يكن هدفهم الاستقلال الذاتي، و إنما كان هدفهم الإدماج. الذي كان بالنسبة إليهم وسيلة للوصول إلى السلطة والحصول على المزيد من الأراضي. كما لم يكن دفاعهم على الجزائريين أثناء الأزمة التي حلت بالجزائر، سوى لضرب العسكريين والمكاتب العربية [3] .

في هذه الظروف تشكلت لجنة ثانية برئاسة "راندون" عام 1869م ، وقد أقرت اللجنة يضرورة انشاء دستور للجزائر، وما إن اتضح محتوى المشروع، حتى أجمع المستوطنون على رفضه، وفي 1870م، وافقت الهيئة التشريعية بالتصويت على اقامة النظام المدني[4].

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن رفض النظام النابليوني قد تطورت منذ عهد "راندون" إذ انفجرت هذه المعارضة في الستينات بعد إلغاء وزارة الجزائر و المستعمرات، أي في العهد

---

[1]- صالح عياد ،المرجع السابق، ص25-26.

[2]- -شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص69.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص27.

[4]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص69-70.

الذي يعرف بالمملكة العربية، وانتهى الصراع لصالح المدنيين سنة 1870 إثر سقوط النظام الإمبراطوري[1].

[1]– أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص379.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال استعراضي لموضوع سياسة نابليون الثالث في الجزائر (1852_1870) توصلت إلى مجموعة من النتائج :

- ✓ اتسمت أوضاع الجزائر قبل انتقال السلطة إلى نابليون الثالث بتغيرات كبيرة خاصة بعد إعلان دستور 1848 م ، بأن الجزائر أرضا فرنسية ، حيث لم تكن الجزائر ضمت منظومة المستعمرات الفرنسية مجرد مستعمرة عسكرية بقدر ما كانت جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- ✓ سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت متناقضة مترنحة بين خدمة المعمرين الظاهر و و المعلنة و بين الادعاء بخدمة الجزائريين ، والتي هي في الحقيقية دمج و تذويب لهم ، ينتهي بإعلان موت أمة .
- ✓ وجد نابليون من الجزائر موردا اقتصاديا ومتنفسا بشريا حرره من توفير الشغل والسكن للآلاف العاطلين .
- ✓ جعل نابليون الثالث من سياسة الحجز والمصادرة أداة جد فعالة لنهب وسلب ممتلكات الجزائريين وإهدائها إلى الوافد الأوربي الدخيل .
- ✓ شكلت سياسة نابليون خطرا محدقا أصاب الجزائريين من خلال استهداف رأس مالهم الأساسي ألا وهي الأرض هذه القاعدة المحورية التي تتمركز حولها بنية المجتمع الجزائري ، من خلال تطبيق الحيل القانونية ، وفرض الملكية الفردية ، وسياسة الحشر او الحصر وإصدار عدة قوانين في هذا المجال .
- ✓ قيام نابليون بتجربة الحكم المدني وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات ، ثم تراجع عنه إلى الحكم العسكري من جديد.
- ✓ إعلان نابليون مشروعه في رسالة الموجهة لبيلسي 1863 واعتبار الجزائر مملكة عربية.
- ✓ قيام نابليون بعدة تشريعات قانونية في الجزائر تمس الهوية و المواطنة ، قانون سيناتوس كونسلت 22أفريل 1863، والذي كان منعرجا هاما في تاريخ طبيعة الملكية العقارية في الجزائر.

- ✓ و قانون 1865 م والذي حاول من خلاله فتح باب المواطنة الفرنسية أمام الجزائريين ، باعتبارهم رعايا فرنسيين يتمتعون بنفس الحقوق ، وذلك بعد تخليهم عن أحوالهم الشخصية .
- ✓ أدت سياسة نابليون الثالث إلى سوء حالة الجزائريين جراء الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ما أدت إلى المزيد من الخسائر البشرية .
- ✓ لم يهدأ الجزائريون في محاربة سياسة نابليون الثالث هذه و تجسد ذلك في استمرار المقاومات الشعبية مثل ثورة القبائل وثورة أولاد سيدي الشيخ ...
- ✓ _ خسر نابليون بسياسته هذه ود الجزائريين كما خسر ود و تعاطف المعمرين الذين سارعوا إلى الاحتجاجات و العرائض و الإعلام عاملين على إسقاط نابليون وسياسته إلى أن انتهى بسقوط الإمبراطورية 1870م .

الملاحق

الملحق رقم 1 رسالة الامبراطور نابليون الثالث الى الماريشال "بيليسي" 6 فيفري 1863 مترجمة

نص الوثيقة (كما ترجمناه نحن):

باريس في: 06 فيفرييه سيدي الماريشال،

ناقش مجلس الشيوخ مؤخرا باهتمام كبير و نقاش حاد موضوع ملكية العرب، و أعطيت لها مكانتها اللائقة شاعرين بواجبنا تجاهها باعتبارها من ممتلكاتنا.

عند غزو مدينة الجزائر وعدنا العرب باحترام عقيدتهم و ممتلكاتهم، و هذا الوعد الهام لازلنا نعتبره ساري المفعول، و سأشرفك بتنفيذه كما فعلت مع الأمير عبد القادر. حيث بقي، بفعل وعود حكومتنا السابقة شامخا و شريفا.

و من جهة أخرى، فحتى و لو كانت العدالة غير سائدة، فإن ذلك كان ضروريا من أجل استقرار و ازدهار الجزائر. و تدعيما لانتقال الملكية إلى هؤلاء القادمين. و كيف يمكن العمل من أجل التهدئة و أغلبية الشعب عقولهم مشدوهة إلى ممتلكاتهم؟ ! و كيف يمكن الرفع من الازدهار في ظل أن أغلبية الشعب تعاني من استحالة البيع و الاقتراض؟ ! و أخيرا، كيف يمكن

الرفع من مداخيل الدولة و قد خففنا بشكل كبير من الضريبة؟

إننا بالجزائر نحصي ثلاثة ملايين عربي و مائتي ألف أوربي منهم مائة و عشرون ألفا من الفرنسيين. على مساحة تقدر بحوالي 14 مليون هكتار التي تشكل منطقة التل. منها مليونا هكتار يشغلها الأهالي، و مليونان و 690 ألف هكتار تحت سيطرة الدومين، منها 890 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة، و مليون و 800 ألف هكتار من الغابات. فيما استغل الاحتلال الأوربي مساحة 420 ألف هكتار. أما المساحة الباقية فهي مستنقعات و أودية و معابر و أراض بور.

و من بين الأراضي التي وضعت تحت تصرف المعمرين و المقدرة بـ 420 ألف هكتار، باع المستثمرون منها أو أجروا للعرب مساحات معتبرة منها، و ما تبقى منها فهو بعيد كل البعد عن الإنتاجية. و باعتبار أن هذه الأرقام ليست تقريبية، فإنه و رغم الجهود المبذولة من المعمرين و رغم التقدم الحاصل، إلا أننا نعترف بأن فعالية نشاط الأوربيين لا تزال في أدنى مستوياتها، و لكن لا ينبغي أن نعتبر ذلك بمثابة الارضية التي ستفقدهم نشاطهم مع مرور الوقت.

252

في ظل هذه النتائج و تحقيقا للمنفعة العامة، فإننا لن نتوانى في حشد الأهالي من أجل السيطرة على مساحات من أراضيهم بغية تحقيق المزيد من الاحتلال.

كما نشير إلى أن مشروع سياسة المحتشدات الذي نال الموافقة بالإجماع قد تم سحبه بعد عرضه على مجلس الدولة.

و عليك اليوم بالمبادرة حتى يتضح للعرب إننا لم نأت إلى الجزائر من أجل الاضطهاد و السلب، و إنما من أجل الوصول بهم إلى رقي الحضارة. و أن أول شرط لقيام المجتمع المتحضر هو احترام حق كل فرد من أفراده.

إن الحق الذي سأعمل عليه، ليس لصالح العرب، فلقد سبق و أن كان السلطان مالكا لكل الإقليم الذي سينتقل إلى سيادتنا ! آه كيف ! لقد وظفت الدولة مصطلحات الدين الإسلامي إزاحة الملاك القدامى للأرض، و باعتبار أن هذه الأرض ستصبح أرضا فرنسية، فإننا مطالبون بتطبيق نفس القوانين التي طبقها الأتراك، و التي تظهر علياءنا الكبير الذي نريد له أن ينتصر. كما علينا دحر الشعب العربي في الصحراء، لأن معاقبته كهنود أمريكا الشمالية أمر مستحيل و غير إنساني.

لكل ذلك، علينا بالبحث بكل الإمكانيات لتدجين هذا العرق الذكي، و الذي يتصف بالوفاء و الحراب و خدمة الأرض. لقد كرس قانون 1851 قوانين الملكية و التمتع بالأرض خلال عملية الإخضاع، و لكن هذا التمتع وظف توظيفا سيئا فثبط البعض. و قد حان الوقت للخروج من هذه الوضعية غير المستقرة. إن أراضي القبائل معروفة و لابد من تقسيمها على الدواوير حتى نسمح، فيما بعد للإدارة بأخذ المبادرة بكل حكمة من أجل إنشاء الملكية الفردية. إنهم متمسكون بأراضيهم و لكنهم على استعداد لتغيير آرائهم مع تعدد الصفقات و التعامل اليومي مع المعمرين. و في ذلك فعالية كبرى إدخالهم إلى حضارتنا.

إن أرض إفريقيا لا تزال شاسعة و الثروات القابلة للتطوير بها كثيرة، فكل جهد إلا و سيجد مكانا له، و سيطلق العنان للنشاط تبعا لطبيعته و عاداته و احتياجاته.

إن تربية الخيول و المواشي هي نشاطات فلاحية طبيعية لدى الأهالي.

أما الأوربيون فبسبب نشاطهم و ذكائهم، فإنهم توجهوا إلى استغلال الغابات و المناجم و الري و الزراعة الحديثة و استيراد

المواد الأولية التي هم في حاجة دائمة إليها للنهوض بالنشاطات التي يمارسونها.

و في الجانب المحلي، لابد من حفظ المصالح العامة، و الرفع من مستوى الجانبين، الذهني بواسطة التربية، و المادي بواسطة الأشغال العمومية. و في المقابل لابد من القضاء على قناعاته الأولية من أجل الدخول إلى الحرية.

و من جانب آخر، سيسمح للشركات الأوربية الكبرى ابتداء من الآن، بالعمل في إطار مقاولات الهجرة و الاحتلال، لتكون بمثابة دعم كبير للأفراد الذين هم بدون موارد، و ذلك بتنازلات مجانية.

سيدي الماريشال، تلك هي الطريق التي نتبعها بكل حزم، لأنني أكرر، إن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام للكلمة. و إنما هي مملكة عربية. فالأهالي كالمعمرين متساوون في الحقوق تحت حمايتي، و إنني إمبراطور العرب، كما إنني إمبراطور الفرنسيين.

هذه الأفكار، و التي هي أفكاركم أيضا، كما هي أفكار وزير الحربية و كل أولئك المناضلين في هذه البلاد، فإن ثمة ثقة تامة تحدونا لإقامة حياة كريمة للعرب. و إنني قد كلفت

الماريشال راندون بتحضير مشروع قرار مشيخي، يكون محوره الأساسي تحويل القبائل أو فرق القبائل المتمسكة بأراضيها إلى سكان مثبتين مهما كان نوع ملكيتهم، سواء أكانت أراض موروثة بصفة تقليدية أو تحت أي صفة كانت.

هذا الأمر الذي يجعلنا لا نفكر بالعودة إلى الوراء، و لا نسبب عرقلة للمصلحة العامة التي لا تتحقق في ظل عدم تطبيق قانون انتزاع الملكية، و هو القانون الذي من شأنه أن يحقق المصلحة الشعبية. و لهذا أطلب منكم أن توافوني بكل الوثائق الإحصائية التي من شأنها أن تنير محادثات مجلس الشيوخ.

و بهذا ، سيدي الماريشال، إني أدعو الرب ليحفظك. نابليون[5].

مصطفى عبيد، دراسة في رسالة ...، المرجع السابق ، ص253 وما بعدها ،للاطلاع على النسخة الأصلية هي مرفقة مع الترجمة ،ص 270و ما بعدها ....

الملحق رقم 3: مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة إلى مكاهون

بتاريخ 20-6-1865

تحتضن الجزائر : 2.580.000 اهلي
و 200.000 اوروبي
و 76.000 من الجيش

112.000 فرنسي
80.000 اجنبي

فهي حينئذ مملكة عربية ، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ، ومعسكر فرنسي ، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة . ان تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان ، وان التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ، فعلينا اذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومتصفة ازاءهم ، والعمل على اسعادهم أكثر ، وتنمية التربية ومكارم الأخلاق لديهم . وهل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذا الاتجاه ؟ من المسموح للانسان أن يشك في هذا ، ذلك أن المصالح المختلفة من أجل تدبير أعمالنا كانت مسيرة من العاصمة ، وهذا الى غاية سنة 1861 وان أنواع الادارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة .

يقسم السكان العرب الى قبائل ، على رأسها عائلات ذات نفوذ ، لكننا اقلسناها وجردناها من اعتبارانها ، كما حاولنا تفكيك القبائل ، والاخلال بالقضاء الاسلامي ، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل ، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني .

لقد طرد السكان من أراضيهم (وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك التابعة لهم) ، واضطروا الى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أبعدوا من السهول ، فالتجأوا الى الجبال حيث منعتهم ندرة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم .

اما اراضي العزل (وهي جزء من ملكية الدولة ، كان العرب على الدوام يستأجرونها ، فتكتري بالزايدة . وان نقصا في الأراضي عند

163

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد تفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم .

وأما الضربة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفي الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، في الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع .

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تأسس الملكية الخاصة ..

... وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا . يتمثل الأول في تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، في حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة من المواسم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة في هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض .

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق من غير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني .

المصدر : A.M.G. H 179

184

عبد الحميد زوزو **: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900م** ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الرغاية – الجزائر، 2009م .

قائمة المصادر
و المراجع

أولا : المصادر

- المصادر باللغة العربية :

1- العنتري صالح :مجاعات قسنطينة، تح : رابح بونار ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1394هـ- 1974م .

2- عباس فرحات : ليل الاستعمار ، تر :أبو بكر رحال ،دار اقصبة للنشر ، الجزائر 2005م .

المصادر باللغة الفرنسية :

1 - faucon narcisse : livre d' or de l'Algérie Paris challamel et cie édititeurs ,librairie algérienne et coloniale , 1889

2-Rodolphe dareset de la chauvanne : de la proprieté en Algerie.loi de jun 1851 . Sénatus .Cnsulte de 22 avril 1863 . 2 e édition 1864

ثانيا : المراجع

_المراجع باللغة العربية:

1- بقطاش خديجة : الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر ، 1870 _1830،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية ، الجزائر، 2009.

2 - بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الى 1989 ،ج1، دار المعرفة الجزائر،2006 .

3 - بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية1962 ، ط 1، دار العرب الاسلامي ، 1997.

4- بوضرساية بوعزة : الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة2007 1954 م.

5 – بوعزيز يحي : ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين ، ج1،ط 2منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، (د:س).

6 – بوعزيز يحي : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزايرية 1954_ 1830 ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007.

7– بوعزيز يحي : مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1999 .

8– بوعزيز يحي : موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ،ج 1، دار الهدى الجزائر ، 2004 .

9– توفيق المدني أحمد: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة_ مصر 2001.

10– حميدة عميراوي و آخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1954_1830) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ، الجزائر ،2007 .

11– الخطيب أحمد : حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والإجتماعي ،ج1، المؤسسة الوطنية ، الرغاية ، الجزائر ، 1986 م .

12– زوزو عبد الحميد :نصوص ووثائق في نزاع الجزائر المعاصر (1900 _1830)

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية_ الجزائر ، 2009 .

13 – سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الحزائرية 1900_1830 ، ط 1 ،ج 1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت_ لبنان ،1992 .

14 – سعدالله أبو القاسم : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائر 1978.

15- سعدالله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية1900_1930 ، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي ، بيروت_ لبنان ،1992 .

16- السيد محمود : تاريخ دول المغرب العربي ، ليبيا_ تونس _ الجزائر _ المغرب _ موريتانيا، موسسة شباب الحامعة ، الاسكندرية ،2000 .

17- سيدي الصالح حياة : اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر بين 1895_1871 دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر ، 2012.

18- شارل أندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإستعمار 1871_1827، ط1، ج 1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر 2008 .

19- شارل روبير آجيرون : تاريج الجزائر المعاصرة ، تر : عيسى عصفور ط 1

منشورات عويدات ، بيروت ،باريس ،. 1982.

20- صاري جيلالي : تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962_ 1830 ، تر: قندوزعباد فوزية ، دار غرناطة للنشر والتوزيع ، 2010 .

21- الطيب العلوي محمد : مظاهر المقاومة الجزائرية1954 _1830 ، ط3، منشورات وزارة المجاهدين ، الأبيار_ الجزائر، (د:س).

22- عباد صالح : المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1900 _1870

ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون _ الجزائر ، 1984 .

23- عبيد مصطفى : مقالات في تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر

سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،)جامعة المسيلة(، الكتاب الأول ، الجزائر ، 2017.

24- عبيد مصطفى: الفكر الإستعماري السانسيموني في مصر والجزائر1833 ، 1870 م ،دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1434 هـ 2013 م.

25- عدة بن داهة : الإستطان وصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1962_1830، ط1،ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع ، المسيلة_ الجزائر1434 هـ، 2013م.

26- العقاد صلاح : الجزائر المعاصرة ، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1964 .

27- العقاد صلاح : المغرب الغربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر _ تونس _ النغرب الأقصى ، ط6، مكتبة الانجلو المصرية ، 1993.

28- عمار عمورة : الموجز في تاريخ الجزائر ، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع القبة الجزائر ، 2002 .

29- غربي الغالي : العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد ، مطبعة دار هومة بوزريعة ،الجزائر،2007.

30 - فركوس صالح : إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1871 _1844 ، منشورات باجي مختار ، عنابة ،2006.

31- فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.مم 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع،(د:س).

32 - قنان جمال : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1994 .

33- كاشة الفرحي بشير : مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر (1962_1830)،المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، رويبة _ الجزائر2007.

34- محمد عيساوي وآخرون : الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1871_1830،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، 2011 .

35- هلال عمار : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1962_1830 ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر ، 1995.

36- الهواري عدي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي1960_1830 ، ط1، ترجمة : جوزيف عبدا لله ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت_ لبنان ، 1983 .

المراجع باللغة الفرنسية:

Tiab Mohamed: la chronolgie algérienne 1830_1962, tome 1, imprimerie ishak, Boufarik, 1999

ثالثا : الملتقيات

أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962 _1830، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007.

رابعا : الرسائل الجامعية

1- تنداري عبدالرحمن : العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران _1880 1954، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الحزائرية ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس ،2018_2017.

2- حوحو رضا : شبكة السكك الحديدية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830_1814، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية ، جامعة منتوري قسنطينة2005_2004 .

3- عبود علي : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض) 1899_1830 القطاع الوهراني نموذجا(، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة وهران ، 2013 2014.

خامسا :المقالات

1- سعاد تيرس : "قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر " ، **مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية** ، جامعة الجيلالي اليابس_ سيدي بالعباس ، العدد الثاني.

2- طرشون نادية " سياسة نابليون الثالث العربية " ، **مجلة دراسات وأبحاث** جامعة الدكتور يحي فارس المدية _ الجزائر ، العدد26 مارس 2017 .

3- عبيد مصطفى: "دراسة في رسالة نابليون الثالث إلى الماريشال بيلسي 6 فيفري "1863 **مجلة المصادر** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار_ الجزائر ، العدد25 ، السداسي الاول 2012 .

4- عبيد مصطفى : " قانون الأحوال الشخصية والتجنيس الصادر من مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865 ، ترجمة وتعليق " (بكتاب : **مقالات تاريخ الجزائر والمغرب العربي الحديث والمعاصر** ، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية) جامعة المسيلة ، الكتاب الأول ، الجزائر ، 2017.

5- عبيد مصطفى " :نظرات في الجانب الإداري لتوماس أوربان. مهمة سانسيمونية لتدجين المجتمع الجزائري " ، **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر02 ، العدد21 ، جوان 2013 .

6- قنون حياة: " الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر" **الحوار المتوسطي** ، جامعة سيدس بلعباس، الجزائر، العدد 4_3 .

7- مصطفى عبيد و محمد يعيش: " الحملة على الأغواط 1852 من خلال رسالة الجنرال يوسف إلى الجنرال بيليسي " ، **المجلة التاريخية الجزائرية** ، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية ، جامعة المسيلة ، ع01 ، أفريل 2017.

الفهرس

	الصفحة
الإهداء .	
الشكر و العرفان.	
مقدمة .	أ- د
الفصل الأول: أوضاع الجزائر 1848_1852.	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية	7- 10
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية	11-14
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.....	15-18
الفصل الثاني: سياسة نابليون الثالث في الجزائر من 1852-1860م .	
المبحث الأول:سياسية نابلبون الثالث بالجزائر 1852_1858.....	20-28
المبحث الثاني: وزارة الجزائر والمستعمرات وتجربة الحكم المدني 1858_1860	29-32
الفصل الثالث:مشاريع نابليون الثالث الإصلاحية بالجزائر.	
المبحث الأول: سيناتوس كونسلت 1863م	34-38
المبحث الثاني: قانون الجنسية والأحوال الشخصية 1863م	39-42
الفصل الرابع : ردود الفعل المختلفة على سياسة نابليون.	
المبحث الأول : رد فعل الجزائريين	44-48
المبحث الثاني: رد فعل المعمرين	49-51
الخاتمة.....	52-54
الملاحق.....	55-63
قائمة المصادر والمراجع.....	64-70
الفهرس	71-72